وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

مذكرة تخرج انيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري

تحت عنوان

دور المسكن في تكيف الفرد بالوسط الحضري

دراسة ميدانية لحي "دبي" بالسوقر ولاية تيارت

من إعداد الطالبة:

خنوس سهام

تحت إشراف الأستاذ :

ذرذاري محمد

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

السنة الجامعية

2012م – 2013 م

البسملة
تشكرات
مقدمة ..... أ

الفصل التمهيدي: الاقتراب المهني

1- الإشكالية..... 04
2- الفرضيات..... 06
3- أهمية الموضوع وأسباب الدراسة 06
4- منهجية البحث..... 07
5- أدوات وطرق جمع البيانات..... 08
6- تحديد المفاهيم..... 09
7- الاتجاهات النظرية..... 13
8- الدراسات السابقة 14

الفصل الأول: حول المسكن الحضري ومشكلة الإسكان

تمهيد الفصل 19
I - المسكن الحضري..... 20
I-2 المسكن الحضري في الإسلام..... 21
I- 3 المسكن الحضري في المغرب العربي 22
I-4 خصائص المسكن الحضري 22
I -5 أبعاد المسكن الحضري..... 24
II- السكن الاجتماعي في الجزائر..... 25
III- قوانين الإسكان والتشريعات السكانية..... 33
IV- مشكلة الإسكان..... 34
خلاصة الفصل..... 36

الفصل الثاني: الأسرة وفضائها السكني

تمهيد الفصل 38
I - أنماط الأسرة..... 39
II-1 خصائص الأسرة الحضرية..... 39
II-2 خصائص الأسرة الجزائرية 40
III- الأسرة وفضائها السكني وتمثيلاته..... 41
IV- الرضا عن المسكن 42
V- مساوئ السكن الجماعي العمارة 43

VI- العوائق الاجتماعية والثقافية..... 46
VII- إعادة تهيئة الفضاء السكني 48
خلاصة الفصل..... 51

الفصل الثالث: عرض البيانات الميدانية وتحليلها

لمحة عن ولاية تيارت..... 53
الصناعة في مدينة تيارت 54
الموارد الطبيعية 55
لمحة عن مدينة السوقر..... 56
الاقتصاد في مدينة السوقر 56
الثقافة وأحياء السوقر..... 57
تبويب البيانات وتحليلها وتفسيرها..... 58
الاستنتاج العام 75
ملخص الدراسة..... 77
خاتمة 79
قائمة المراجع 81
الملاحق 88

الفهرس

ملخص الدراسة

يؤلف السكن صورة العلاقة التمفصل بين وصفه كفضاء مادي قائما على تحويل هندسي وظيفي للمكان والسكن باعتباره معيشيا للتمثلات والرموز، فلا شيء يبدوا أكثر حميمية للإنسان من سكنه، فهو نقطة ارتكاز وعلامة مرجعية لإثبات وجوده، لهذا فهو يعد امتداد لصاحبه ونظرا لهذه الأهمية يعد من أهم الإشكالات التي تدعوا إلى الدراسة فهو أحد أهم العناصر التي من خلالها يتحقق اندماج الفرد اجتماعيا من أجل هذا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وفق أدوات كالملاحظة والاستمارة من أجل جمع المعلومات للتحقق من الفرضيات الثلاثة التي تم طرحها وبالاعتماد على النظرية البنائية الوظيفية ونظرية الصراع، فالإلمام بالمعلومات الخاصة بالمسكن الحضري وباختلاف نماذجه سواء في المغرب العربي أو العالم الإسلام من حيث الخصائص والأبعاد والاشتراطات الهندسية وبالتركيز على السكن الاجتماعي كأحد أهم هذه النماذج منذ نشأته كما كل المشكلة أزمة السكن وفق قوانين وتشريعات خاصة هذا من جهة، ومن جهة، أخرى علاقة هذا الفضاء بالأسرة الحضرية عامة والجزائرية بصفة خاصة مما تعمله من خصائص تميزها عن باقي المجتمعات، فتكيف هذه الأسرة من هذا الفضاء متوقف على مدى استجابة هذا الفضاء لشروط الراحة والرفاهية مما يعكس لنا رضى هؤلاء الساكنة من عدمه وذلك من خلال إعادة تهيئته في محاولة لتعويض ما ينقص فيه وهذا ما أثبته الميدان، فوضعية السكن بصفة عامة وبغض النظر عن الإمكانيات الاقتصادية للفرد الذي يسعى دائما إلى جعل المسكن كفضاء يساهم في اندماجه اجتماعيا بالمدنية مجسدا بذلك دور المسكن من خلال إحداث عملية التكيف.

لم يتسع مجال دراسات المدينة إلا في الآونة الأخيرة، ولم تأخذ مكانها كعلم بين العلوم التطبيقية إلا بعد تحولها من المتهج النظري الأكاديمي إلى المجال التطبيقي العلمي الذي ظهر على اثر عملية البناء والتخطيط للمدن التي أصابتها أثار الحرب العالمية من جهة ،وتزايد السكان من جهة أخرى في عصر يمكن أن تسميه عصر المدن ،من هنا أصبح الاهتمام بالمدينة يأخذ إطار أوسع وينظر إليها كظاهرة متميزة عن غيرها من الظواهر الجغرافية والجيولوجية الواقعة على سطح الأرض ،وثورة حضرية تتبادل التأثير والتأثر مع المناطق المحيطة بها، وإذا كانت الدراسات حول المدينة حديثة على النطاق العالمي فإنها أحدث وأحدث بكثير في الجزائر، حيث انه من الملاحظ أن مدن الجزائر وكغيرها من مدن العالم تعيش نموا حضريا سريعا بفعل الزيادة الطبيعية و الهجرة نحوها ،مما نتج عنه عدة مشكلات لعل أبرزها أزمة السكن،لدرجة انه لم تعد السلطة تفكر في شيء غير الإنتاج بكم كبير مقابل الطلبات المتزايدة للسكن،وذلك وفق تخطيط منعزل وفي غياب العنصر البشري ،فالتخطيط العمراني للإنسان النموذج على المستوى العالمي وخاصة في جانبه العضوي يسوده الكثير من الغموض لان الإنسان «الهدف»لا يوجد في الحقيقة إلا في مخيلة المنظرين، ألانه يختلف من مكان إلى أخر وفق ما تمليه متطلباته الفكرية والثقافية والدينية والاقتصادية و الاجتماعية ،هذا يظهر من خلال اختلاف أنماط ونماذج الأحياء السكنية من بلد إلى أخر وذلك حسب الساكنة التي تتمثل فيما يسما بمفهوم الأسرة ،فالأسرة الجزائرية المعاصرة«الحضرية »يتقلص حجمها من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي أصبحت اليوم تتسم بصغر حجمها،فالريف الجزائري الذي يتمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعي وتربية المواشي في مقابل المراكز الحضرية المحدودة العدد والسكان أصبح اليوم يتجه إلى الانكماش،كما أن الأسرة في الوسط الريفي تتحكم في إمكانية توسع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضاؤها،فان هذه الإمكانية أصبحت في الوسط الجديد«المدينة»صعبة أو مستحيلة أحيانا،وهذا ولان الأسرة الجزائرية ومع تحول بناء نظامها الاجتماعي من الممتد إلى النووي،قد بدا واضحا وبارزا في الوسط الحضري مما

نتج عنه تحولها من نموذج اجتماعي اقتصادي و استهلاكي "ريفي"يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ،إلى نموذج اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري يحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان ،ولا شك أن هذا التحول قد أثر على العلاقات الاجتماعية فبعدان كانت قوية تحكمها العائلات الكبيرة وعلاقات الجوار والانتماء إلى جماعة واحة أصبحت الأسرة في المدينة تعيش شبه عزلة نظرا لان العلاقات أصبحت سطحية وغيرها ما كانت عليه بالريف،هذا ما نتج عنه عدة مشكلات لعل من أبرزها عدم تكيف و اندماج الفرد اجتماعيا في الوسط الحضري بداية هذه الأزمة تكون من الفضاء الخاص بالساكنة وأقرب فضاء إليها إلا وهو السكن ونحن من خلال دراستنا هذه نحاول تبيان هذا الدور ومداه في إحداث هذه العملية أو تحقيق هذا الهدف ونظرا لذلك انقسمت الدراسة إلى أربعة فصول :بتناول الفصل الأول وهو الفصل التمهيدي منها موضوع الدراسة المتضمن للإشكالية و الفرضيات بالإضافة إلى المبررات المتمثلة في أهمية الموضوع وأسباب اختباره ثم المنهج والأدوات و العينة ،إما عن الجانب النظري فقد كان يحوي على فصلين أولها يتناول السن الحضري و مشكلة الإسكان في الجزائر،ويليه الفصل الثاني و الذي هو محور الدراسة فقد اشتمل على أسباب عدم تكيف الفرد واندماجه في المجتمع مما يضطر إلى التغيير على مستوى المسكن ،أما الفصل الأخير فقد تناولنا فيه الجانب التطبيقي بدا من التعريف بمكان الدراسة "ولاية تيارت" ولمحة عن"دائرة السوقر "ثم عن الحي"حي 200سكن "المسمى بحي "دبي" في نفس الدائرة كما قمنا من خلال هذا الفصل بتحليل وتفسير البيانات و المعطيات المتحصل عليها من الميدان من أجل إثبات صدق أو نفي فرضيات الموضوع.

شكـــر

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة،

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الذين وجهوني بآرائهم

وأفادوني بأفكارهم وأخص الذكر السيد الفاضل الأستاذ:

محمد ذرذاري، المشرف على هذا البحث والذي كان نعم

الرفيق الموجه والناصح المخلص والمرشد القيم عبر كامل

مراحل الدراسة، كما اخص بالشكر كل أساتذتي في قسم علم

الاجتماع الحضري وخاصة رئيس المسار الأستاذ: "باشا"، كما

أتقدم بالشكر إلى كل أسرتي وصديقاتي وزملائي في قسم

علم الاجتماع الحضري هادية لهم ثمرة هذا الجهد .

6arab.net

1- إشكالية البحث:

إذا دعت المدينة في بعض المناطق زائرها إلى تصور ما كانت عليه من خلال أسوارها وغيرها من بقايا الآثار، فان زيارة أي مدينة بالجزائر والتجول عبر أزقتها وأحيائها، من المدينة إلى أطرافها، ومن ضاحية إلى ضاحية أخرى، هي في كثير من الأحيان، تصور ما تكون عليه غدا، ومدن الجزائر غدا ستكون ما يحولها إليه القاطنون بها اليوم، فالمنازل تشكل المدينة والمواطنون يشكلون الحاضرة، فان تصرف البشر هو الذي من خلال تاريخ المدن وتاريخ الحضر على السواء بتملك / إعادة تملك فضاءات المدينة بالتكيف معها، يصنع الناس المدينة ويرسون قواعد الحضارة وهم في هذا أوفياء لتخيلاتهم وتمثلاتهم الاجتماعية، ولعل من أهم عناصر الإطار أو المحيط العمراني وأهم فضاءات المدينة الفضاء الخاص وهو المسكن الذي هو عنصر مهم، حيث أنه بنية اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى قبل أن يكون مجموعة من الجدران والأرضيات والأسقف ونوافذ وأبواب فهو ليس صناديق صماء المستوردة تنجز في الدول الأوروبية للأسر النووية، فحالته نتاج تفاعل وتقاطع عدد من خصائص المقيمين به كحجم الأسرة ومستواها المعيشي والثقافي، ومدة الإقامة به ودرجة اندماجها في المدينة والحالة القانونية لحيازتها، أضف إلى كل ذلك عامل التحضر الذي مس كل المجتمعات والجزائر كغيرها من الدول تأثرت بهذا العامل وعلى كل المستويات وفي كل المجالات والتي من بينها الأسرة وذلك من خلال تحولها من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط آخر ألا وهو النمط النووي بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل ...الخ. كما نلاحظ أن هذه العوامل وغيرها أدى في المدن الجزائرية إلى تدخلات شتى على الإطار المبني، بحيث تجري هذه التغيرات وكأن ما يهم من المسكن وحتى من المدينة سوى الجانب الوظيفي[1].

أما الجوانب الأخرى كالناحية الجمالية والحضرية تبدو ثانوية حيث ومن النظرة الأولى يظهر وجود العلاقات بين صفة السكن ومستوى الحياة للسكان، لكن هذه الأشياء

[1] عبد المنعم شنوقي: مجتمع المدينة؛ علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص: 134.

ليست بهذه البساطة، إذ قبل كل شيء أن هذا التصنيف لا يغطي كل ما سبق: فالمنزل العمارة الجماعية كالناحية الجمالية والحضرية تبدو ثانوية حيث ومن النظرة الاولى يظهر وجود العلاقات بين صفة السكن ومستوى الحياة للسكان، لكن هذه الأشياء ليست بهذه البساطة، إذ قبل كل شيء إن هذا التصنيف لا يغطي كل ما سبق: فالمنزل العمارة الجماعية بإمكانه أن يكون ممتازا ومقبولا "كالفيلا الجميلة، ومن ناحية ثانية هناك قوة كامنة أو متحركة بإمكانها التدخل تبعا للأزمنة، والعادات والأشكال والظروف الاقتصادية ومن ناحية ثالثة يجب حساب السياسة الحضرية التي بإمكانها التأثير في نفس الوقت على الحظيرة العقارية «ضرائب إدارة التجديد أو المحافظة على المترشحين للسكن، إعانات، علاوات، تحديد الأثمان أو تغيرات أجور الكراء» وبصفة عامة فان المؤلفين الذين درسوا هذه العلاقات بين السكن والسكان قد ركزوا على المميزات الاجتماعية للسكان والخصوصية الثقافية للتوصل إلى أهم الأسباب التي تؤدي بالساكنة إلى إحداث تغيرات وتدخلات سواء مورفولوجية وحتى يداخل المسكن[1] مما يدعونا إلى طرح التساؤل التالية:

إلى أي مدى يلعب المسكن دورا في تكيف الفرد بالوسط الحضري؟

التساؤلات الفرعية:

- للمسكن دور في تكيف وإدماج الساكنة في الوسط الحضري فهل التغيرات التي تجرى عليه دليل على عدم تجسد هذا الدور أم تقوم بها الساكنة من أجل أسباب أخرى؟
- ضيق المسكن أحد الأسباب التي تؤدي بالسكان إلى أجراء تغييرات عليه مما يعكس عدم تكيفها واندماجها بالوسط الحضري؟
- هل محدودية الدخل الأسرة يجد من تغيير الساكنة لمسكنها حتى ولو لم تكن راضية عنه؟

2- الفرضيات:

[1] فاطمة طهراوي، التحولات المورفولوجية والوظيفية للسكن وآثارها على المحيط العمراني في الجزائر، إنسانيات سنة 1997، ص 15.

1-وضعية المسكن تؤدي إلى عدم تكيف الفرد مع مسكنه في الوسط الحضري.

2-محدودية الدخل هي التي تعيق تجسيد تصورات وتمثلات الساكنة عند عدم تكيفها مع المسكن في الوسط الحضري.

3-المسكن هو فضاء يساهم في الاندماج الاجتماعي للساكنة في المدينة.

3- أهمية الموضوع وأسباب الدراسة:

يشكل كل من المسكن والأسرة طرفا لمعادلة صعبة لطالما أجريت ولازالت تجرى بحوث وفي مختلف التخصصات لهذين العنصرين الهامين بالنسبة للمجتمع بصفة عامة وللمتخصصين بصفة خاصة،بحيث الأسرة هي النواة والوحدة الأساسية لتكوين أي مجتمع وبصلاحها يتطور ويتقدم المجتمع، والمسكن هو المأوى والفضاء الأكثر أهمية بالنسبة للأسرة، ونظرا للعلاقة الموجودة بينهما والتي تتمثل بأن المسكن يوفر للأسرة الراحة والأمان وله دور في تكيفها بالوسط الذي تعيش فيه، فمن خلال رضاها عنه يمكنها أن تندمج اجتماعيا في المجتمع الذي تعيش فيه، لهذا السبب استحق الموضوع أهمية كبيرة للدراسة.

أسباب الدراسة:

1- أسباب موضوعية: إن ظاهرة الدراسة إحدى الظواهر التي تعاني منها المدينة والتي نتجت عن تفاقم أزمة السكن في الجزائر، ولحل هذا المشكل لجأت الدولة إلى التجمعات السكنية الجديدة ذات الأبنية العمودية المتمثلة في العمارات، حيث أن هذه الأخيرة لا تلبي إلا وظيفة السكن فقط، لتخلق من جهة أخرى عدة مشاكل كانت ومازالت تعاني منها الأسرة الجزائرية وخاصة مشكلة التكيف، وبما أننا ندرس تخصص علم الاجتماع الحضري والذي يهتم ويمثل هذه الظواهر فان هذا هو أحد الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع، فبالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

- قلة الدراسات التي تهتم بالسكن.
- الانعكاسات والتحولات التي تنشأ على السكن لعدم تكيف الساكنة معه.
- إلى أي مدى استطاعت الدولة احترام خصوصية الجزائري.

1- الأسباب الذاتية: تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- الرغبة في معرفة الأسباب الحقيقية لعدم تكيف الفر مع مسكنه.
- كوني أقطن بالقرب من الحي محل دراستي.

4- الإطار المنهجي:

يعتمد كل باحث في بحثه على طرق منهجية كقاعدة رئيسية في العمل من أجل تحقيق الهدف من عمله معتمدا على أسلوب وطريقة لدراسته، وفي بحثي هذا اعتمدت على ما يلي:

1- المنهج الوصفي التحليلي: يعد هذا المنهج من أهم المناهج في البحث العلمي والأكثر استعمالا، فحسب طبيعة موضوع دراستي فهو يساعد في وصف كل الجوانب التي تلم به بداية من الحي على العموم مرورا بالمساكن المتواجدة به، لأنه عبارة عن عمارات، لتصل من خلال الجانب الميداني إلى أهداف الدراسة بعد الوصف والتحليل للمعطيات التي تتحصل عليها.

2- اختيار العينة: طبيعة الموضوع تجعلني أختار العينة القصدية، والتي يتم فيها اختيار جزء من المجتمع الكلي بشكل متعمد لتوفره على مجموعة الخصائص المراد دراستها، وكانت عينتي مختارة من مجتمع البحث وهم أفراد الحي وتقدر« ب100مفردة » من حي 200مسكن بدائرة السوقر ولاية تيارت وقد تم توزيعها بطريقة مباشرة من طرف الباحث ووزعت على رب الأسرة أو المسؤول عن الأسرة والمتمثل في غالب الأحيان في الأب أو الأم في حالة الوفاة أو الطلاق أو الغياب، وأحيانا يكون الابن الأكبر أو البنت الكبرى أي كل أسرة حسب وضعيتها وحالتها الاجتماعية أو ظروفها.

5- أدوات جمع البيانات:

1-5 **استمارة استبيان:** تعد من الأدوات المهمة لجمع المعلومات فهي تقنية يعتمد عليها الباحث، طرح مجموعة من الأسئلة على المبحوثين بشكل غير مباشر، بحيث تصمم مسبقا وتقدم لهم في أوراق أو ورقة، مما يضطرهم إلى قراءة الأسئلة

والإجابة عنها واعتمدت على هذه الأداة لأن موضوع البحث يقتضي ذلك، بحيث عدد سكان الحي كبير.

2-5 **الملاحظة:** الملاحظة غير المباشرة وهي التي تستند على أقوال وآراء المبحوثين ومواقفهم، والمعبر عنها في ايجابياتهم من خلال الاستمارة.

3-5 **الملاحظة المباشرة:** وهي الملاحظات اليومية لحجم التعديلات داخل السكن وللحي على العموم.

4-5 **الإطار المكاني**: بما أن موضوع البحث هو "دور المسكن في تكيف الفرد في الوسط الحضري" فقد ارتأيت اختياري لسكني "نمط اجتماعي" متكون من عدة عمارات وزعت في بداية سنة 2012 بمدينة السوقر "ولاية تيارت" والخاص بالفئات المحرومة وضئيلة الدخل

5-5 **الإطار الزماني:** من الصعب تحديد المدة الزمنية بدقة، والتي يتطلبها البحث الميداني، بحيث توزعت بداية من المرحلة الاستطلاعية والتي قمت بها بنظرة شاملة لكل الحي قبل توزيع الاستمارات.

6- تحديد المفاهيم:

1-6 المدينة: نظرا لأهمية هذا المفهوم فقد عرف عدة تعاريف ولعل من أهمها نذكر ما يلي:

أ- تعريف لويس ويرث (Louis Wirth): أنها المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى الجهات من الأرض، ومنها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على جميع الناس[1].

ب- سوروكين وزمرمان: ان تعريف المدينة يتطلب أن يأخذ الاعتبار عددا من الخصائص التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، وهي المهنة، البيئة، حجم المجتمع، كثافة المجتمع، تجانس أو لا تجانس السكان، الحراك الاجتماعي، نسق التفاعل[2].

ت- أبريك (Abric): "مجموعة منتظمة من الآراء، المعتقدات، المعلومات والمعارف[3].

ث- جاكوب (Jacob): "أنها تتكون انطلاقا من الحوار أو برنامج تحريكي كالسفر، التجارة غيرها"[4].

ج- سبرير: في تعريفها يظهر شكلين وهما:

-منها ما ينقل بسرعة من جيل إلى جيل آخر وهذا ما يسمى التقاليد.

-يوجد تقاليد عصرية تنتشر لدى الأفراد تنتقل عن طريق الاحتكاك، وهذا ما سماه بالموضة"[5].

ح- ماكس فيبر (Max Weber): المدينة تتكون من مجموعة مساكن ومن ناحية الاقتصادية تعرف مكان للإقامة يعيش سكانها على أساس التبادل والتجارة أكثر مما يعيشون على الزراعة نظرا لوجود السوق الذي يمثل جزءا من حياة الناس اليومية ولهذا فان المدينة هي مكان السوق".

---

(1) جاكلين بوجوفاريني، ترجمة حليمي عبد القادر، الجغرافية الحضرية، ديوان المطبوعات الجامعية، [ط7]، الجزائر، 1998، ص 193.

(2) مستغانم "رسالة محلية دورية تصدر عن المجلس الشعبي البلدي" العدد 05 مارس 2011.

(3) Abric. Pc des représentations sociales, Paris, PUE, 1983, P203.

(4) Jacob, Pc des représentations de l'espace : projet une réflexion théoriques d'architecture, Paris les éditions de la villette, 1987, P123.

(5) Sperer D, l'étude anthropologique des représentations perspectives, Ibld PP 115,130.

خ- مامفورد: هي حقيقة تراكمية في مكان وزمان، ومن هذا المنطلق فان تاريخها يمكن استقرائه من خلال مجموعة من التراكمات التاريخية، وفي تطويرها من حيث الزمان تأخذ شكلا تتابعا من حيث (الوجوه) التي مرت بها، وهي كنتيجة لذلك التتابع الزمني تعد تراكمية في المكان[1].

2-6 تعريف الأسرة:

أ- لغة: هو ربط الرجل وأصله.

ب- اصطلاحا: يعرفها أحمد زكي بدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أنها:"الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقويها المجتمعات"[2].

3-6-أ تعريف السكن: تستعمل في اللغة العربية كلمات: بيت، منزل، مسكن وكلها تحمل معنى الإقامة في المكان.

المسكن هو المنزل والبيت مكان السكن وجمعها مساكن، أن تسكن منزلا يعني أن تقيم فيه، ساكنه وتساكنا يعني أنه سكن معه واحد فأصبحوا سوية: أهل الدار ساكنون[3].

4-6-ب المسكن: هو المساحة الأكثر داخلية للمدينة، بنية نفسية تعبر عن شخصية صاحبها، حيث يمكننا القول أن التنظيم والتغيير في البناء ما هو إلا تنظيم وتغيير لذات الشخص ولتصوراته ولدوره في محيطه، إذ أن كل تحرك داخل المسكن ما هو إلا إنتاج شخصي يذهب أو يعد من الظاهر وينبئنا بما هو عن هويته، ومبدأ الهوية مبدأ أساسي برأي M.Eleb، إن البناء السكني "العمارة" هو عمل توليفي يحمل معاني الاندماج وغالبا ما يحمل ازدواجية علاقة المسكن بصاحبه[1].

---

(1) حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، [د.ط]، الإسكندرية، 2002، ص 07.

(2) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، [د.ط]، القاهرة، 1963، ص 198.

(3) رجاء مكي طيارة، مقارنة نفس اجتماعية للمجال السكني: دراسة ميدانية للمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1995، ص 80.

(1) أنتوني غدنز، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، المنظمة العربية للترجمة، -ط4-، بيروت، 2005، ص 198.

ج- Bachelard:"زاويتنا وركننا في العالم، فهو عالمنا الأول وفضاؤنا"[2].

4-6-أ مفهوم التكيف "Adaptation": هو عملية ونتاج تغيرات عضوية، أو تغيرات في التنظيم الاجتماعي، أو الجماعة أو الثقافة التي تسهم في البقاء واستمرار الوظيفة أو انجاز الهدف الذي يسعى إليه الكائن العضوي، أو الشخصية أو الجماعة[3].

ب- التكيف في قاموس علم الاجتماع: هو عملية التغيير وفقا للظروف التي تحيط بالمرء أو تبعا لمتطلبات البيئة الطبيعية والاجتماعية، والتكيف يشير إلى حدوث التغيير العضوي في شكل الجسم أو وظيفة من وظائفه بحيث يصبح قادرا على الاستمرار والبقاء، أما بالنسبة لسلوك الفرد فهو التغير الذي يطرأ تبعا لضروريات التفاعل الاجتماعي، واستجابة لحاجة المرء إلى الانسجام مع مجتمعه ومسايرة العادات والتقاليد الاجتماعية التي تسود هذا المجتمع، أو هو عملية تلاؤم الفرد مع البيئة Environnement التي يعيش فيها، وقدرته على التأثر فيها، والتكيف أيضا يعني محاولات الفرد النشطة والفعالة التي يبذلها خلال مراحل حياته المختلفة لتحقيق التوافق والتلاؤم والانسجام مع بيئة بحيث يساعده هذا التوافق على البقاء والنمو وآداء دوره ووظيفته الاجتماعية بصورة طبيعية، والتكيف عملية تبادلية Process Reciprocal، بين الفرد وبيئته التي يعيش فيها بمعني أن الفرد يؤثر ويتأثر بالبيئة، ويرى كثير من المختصين الاجتماعيين أن مساعدة الناس للتغلب على ضغوط الحياة Life Stress خلال مراحل نموهم المختلفة وتقوية قدراتهم التكيفية ودعمها هو جزء أساسي من عملية التدخل والعلاج في الخدمة الاجتماعية.

ج- الاندماج: في معجم العلوم الاجتماعية تكيف الجماعات والأفراد بطريقة تؤدي إلى تكوين مجتمع منظم، بحيث تؤدي هذه الجماعات أو هؤلاء الأفراد أوجه النشاط الذي ينصرفون إليه بأقل قدر من التوتر والنزاع ويكون الفرد متكيفا مع مجتمعه عندما يشارك أو يشترك اشتراكا ايجابيا[1].

---

(2) Bachelard. G, La politique de l'espace, Paris BUF, 1981, P 25

(3) فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطباعة، الجزائر، ص 80.

(1) عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أسامة للطباعة، ط1، عمان، 2006، من ص 138 الى ص 139.

د- السكن عند جيلاني بن عمران: هو وحدة اجتماعية التي يقضي فيها الناس معظم أوقاتهم اليومية، وأنه مكان يرتبط بحياة الناس مباشرة، كما يعبر عنه جيلاني بن عمار على أنه للأفراد وللعائلة، ولمجموعة الحاجيات الأساسية بنفس الأهمية والحاجيات الأخرى الغذائية الألبسة، التربية والصحة، فبقدر ما يكون الناس مرتاحين اجتماعيا ونفسيا بصورة تسمح لهم القيام بأدوارهم الاجتماعية بشكل عادي وطبيعي وفعال[2].

هـ- السكن عند انري لوفافر: السكن يتضمن الشغل والراحة وانه رد فعل نظري مرتبط بزيادة المناقشة حول مجالاته التي تنقسم إلى ربط السكن بالصحة، الهندسة، السياسية، القانون، الثقافة، أي للسكن مركز مرتبط بعدة مجالات.

و- السكن عند فرانسوا باغنار: السكن المضبوط يوجد في الراحة المادية والمعنوية أي السكن يسمح بتواجد فرد في إطار قانوني يعطي الراحة، وهو مكان لتعارف الأفواج أي العائلة لردود أفعال متطورة، وهو أيضا فضاء متطور يعطي لأفراد العائلة الحق في التملك.

ي- السكن عند Chanrbar de Law: بأنه المكان الذي يعول الجماعة التي تسكنه على ضمان أفضل حماية له من العالم الخارجي فتجعل منه محمية.

ت- السكن في معجم مصطلحات للعلوم الاجتماعية: هو محل للإقامة الذي يهيأ للناس في مجتمع معين ويعتبر من أهم العوامل التي تؤمن استمرار الحياة الاجتماعية، بالرغم من أن السكن يختلف من بلد لآخر وفقا للظروف المناخية المختلفة، فهي أشكال ثقافية مادية توجد في كل المجتمعات ماعدا مجتمعات الرحل[1].

7- الاتجاهات النظرية:

7-1 اتجاه الصراع: لقد طور « F. Engles » نظرية معتبرة حول مسألة السكن في كتابه "مسألة السكن"[2] وهذا باعتماده على نقد النظريات البرجوازية، وبالتالي يبين فكرته الخاصة حول الأزمة السكنية التي تأخذ اعتبارات أخرى، من بينها سوء الظروف

---

(2) Djibli Ben Amrane, Crise de l'habitat perspective de développement socialiste en Algérie, Ed. SNED, Alger, P 28

(1) فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 33.

(2) F. Engles : la question du logement, Paris 1974.

المعيشية والسكنية في المجتمع المصنع ذي التقدم التكنولوجي السريع والأزمات الاقتصادية العديدة والمتتالية، فالتكدس في المدن الكبرى أدى إلى الانجازات السريعة للسكنات هذا من ناحية السكن، أما الطرف الثاني من المعادلة في دراستنا ألا وهو الأسرة حيث ينظر الماركسيون للأسرة على أنها واحدة من السمات العامة للمجتمع ولكنهم نظروا إليها في سياق تحليلهم لطبيعة المجتمع الرأسمالي وما يتميز من طبيعته، فنظام الأسرة في هذه المدرسة وجد استجابة لاعتبارات رأسمالية بحتة قوامها المحافظة على استمرار سيطرة الأفراد على الملكية، إن هذا الاتجاه يرى أن النزاعات والخلافات في الأسرة بين أعضائها تعبير عن عدم تكيفها ورضائها في المسكن قد يعود إلى ضيق مساحته وقلة الغرف فيه أو إلى عدم الإمكانية الاقتصادية المحدودة والتي تحد في نفس الوقت من عدم تجسيد الأسرة لمختلف تصوراتها وتمثلاتها والتي هي انعكاس لثقافة مجتمع من المجتمعات ففي نظر أنصار هذا الاتجاه "المال، الثروة، السلطة" من أهم وسائل الاتفاق والانسجام للتحكم في عملية الصراع[3].

2-7 النظرية البنائية الوظيفية: إن هذه النظرية استمدت جذورها من نظرية الجشطالت من علم النفس، وتدور هذه النظرية حول تكامل الأجزاء الكل، وأن كل عنصر في المجموعة يساهم في التطور الكل، وأن كل جزء من أجزاء النسق يكون وظيفيا كأجزاء جسم الإنسان يتكون من أعضاء لكل عضو وظيفة، ويرى رواد هذه المدرسة أن لكل شيء في النظام فائدة إن لم تكن اجتماعية فهي اقتصادية ومن أهم روادها يارسونز والذي يرى بأن النظام الاجتماعي يتألف من أقسام الواحدة منه معتمد على الأخرى في ترابطها ووظائفها وأن وظيفة النظام العام متكاملة، ويرى يارسونز أن النظام الاجتماعي يواجه أربعة مشكلات إحداها التكيف، بحيث يشير إلى انه ضرورة بالنسبة للأسرة في

(3) OP cité ; F. Engles : Edition Sociale, Paris 1976.

تكيفها وتلاحمها واندماجها مع البيئة الاجتماعية والطبيعية التي تعيش فيها، ومن خلال حل هذا الإشكال يمكننا الوصول إلى الثلاثة الباقية فتكيف الأسرة مع النظام الاجتماعي عموما ومع مسكنها على وجه الخصوص يوصلنا إلى تحقيق الهدف ألا وهو التكامل والاندماج الاجتماعي، مما يجعلنا نتفادى إحداث أي تغير أو تعديل على المسكن ليظهر لنا مدى رضا الساكنة عن المسكن وبالتالي تكامل أجزاء النظام الاجتماعي مما ينتج عنه تطور أجزاء هذا النظام من خلال تبلور دور المسكن في تكيف الفرد مع المجتمع بإحداث الاندماج الاجتماعي[1].

8-الدراسات السابقة:

8-1 الدراسات الغربية: تعتبر دراسة Chanbart de law الغربية من أهم الدراسات التي اهتمت بالعلاقة الجدلية بين الفضاء والإنسان المميز في أعماله النظرة القاضية بعدم تغليب أحدهما على الآخر ولهذا نجده يقول:"إذا كانت البنى المادية تؤثر على البشر فهؤلاء لا يفتقرون للوسائل التي يغيرونها بها"، ينطلق Ch. L من نظرة خاصة للمسكن، فبعيدا عن كونه وظيفي "فهو تعبيرا عن نظرة خاصة للأمور،عن علاقة بالقيم، عن صورة للذات والعائلة"، وفي هذا السياق تعتبر دراسة المقارنة التي قامت بها مجموعة البحث بقيادة Ch. L حيث اتخذت هذه الدراسة تبيان مساوئ وايجابيات 03 نماذج من التجمعات السكانية الفرنسية حيث تم المقارنة بشكل واضح بين اثنين منها: ما أنجزه المعماري Robert Ozelle في La cité de la palaine وما أنجزه المعماري Le Corbusier في La cité Radieuse، فتوصل إلى أنه النموذج الأول كان ايجابي بحيث انه تجمعات سكانية تأخذ بعين الحسبان نمط حياة البشر من خلال كثافة المساحة المبنية كانت ضعيفة نسبيا، وأن مواد البناء كانت تعكس جمالية معينة، فالطابع المعماري والهندسي لهذا الحي يقدم نمط حياة يلاقي قبولا من طرف السكان، أما ما يتعلق بالنموذج الثاني فيتميز بنوع من الجمود والصلابة، كما أن هندسة المكان تبدو عقلانية لا تترك مجالا لا للحلم والفوضى فما بناه Le Corbusier يرضي البعض فقط من السكان ولا

(1) Jean Remy : Sociologie urbaine et rurale « l'espace et l'agir », l'Hirmattan, Paris, 1998, P 6.

يرضي غيرهم فمعظم هؤلاء غادروا تلك السكنات والقلة الباقية غيروا فيها حتى يستطيعون التكيف معها مما يحقق لهم الاندماج الاجتماعي، لقد قادتنا دراسة Ch. L إلى اعتبار ضرورة وجود حد للمساحة الخاصة بكل فرد، فإذا انخفضت هذه المساحة زاد خطر الإصابة بالاضطرابات النفسية خاصة لدى الأطفال، وداخل العلاقات بين السكان ... وهذا ما أدى إلى إحداث تغيرات في معايير HLM حيث تم الاعتماد على معايير غير مناسبة[1].

2-8 الدراسات العربية:

أ- الجزائرية: هناك مذكرة تخرج لشهادة الليسانس في علم الاجتماع الحضري بجامعة وهران بعنوان "تكيف وتكييف المسكن في الوسط الحضري" بحيث ضمت المذكرة فصلين أحدهما بعنوان المسكن الحضري و الفصل الثاني حول المدينة وكانت إشكالية هذا الموضوع تدور حول:

❖ ما مدى اهتمام الأسرة بعملية تكييف المساكن وما هي الإمكانيات المتاحة لذلك؟

وكانت الفرضيات تتمحور حول:

الفرضية I: الأسرة الجزائرية تتعامل مع الفضاء الجديد وإعادة هيكلته حسب الدخل فمحدوديته تعيق تجسيد بعض التصورات والتمثلات التي لا يمكن الاستغناء عنها.

الفرضية II: الأسرة الجزائرية تسعى دائما إلى النمط السكني التقليدي الذي يشمل الوظائف الاجتماعية والثقافية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذه السكنات.

النتائج: من أهم النتائج التي توصل إليها من خلال البحث الميداني عن طريق كل من تحليل المقابلات والاستمارة أم من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم تكيف الفرد مع المسكن إما لضيق المساحة التي لا تتناسب مع عدد أفراد الأسرة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والمادية التي تحد من إحداث تغييرات على المسكن وبالتالي هذا ما يؤدي إلى عدم الاندماج الاجتماعي بالوسط الحضري.

ب- دراسة بوشانين Bauchanine:

(1) Jean Remy : I bid, P07.

هي كاتبة وباحثة مغربية أجرت هذه الدراسة بالمغرب وبالضبط في مدينة مراكش بمنطقة تسمى "السباتة" وهي مساكن ذات الأحواش والسكنات الفردية.

بحيث من خلال كتابها « L'habiter de la ville Marocaine » حيث تناولت في الفصل الأول بعنوان « Etude de l'espace privé[1] » بحيث قامت بدراسة حول المسكن بالمغرب في الوسط الحضري حيث تناولت كل جزء أو كل فضاء من المسكن ابتداء من غرفة الاستقبال وغرف النوم والمطبخ ...الخ فلكل عنصر من هذه العناصر له دوره ويمثل رمزا من الرموز سواء من الناحية العربية أو الإسلامية، وكيفية تنظيم هذه الفضاءات في المسكن لتنتقل بعدها إلى التغيرات والتحولات التي تحدث على هذه العناصر حتى تتكيف مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل من أفراد الأسرة الواحدة، فهي توصلت من خلال دراستها للمسكن المغربي أن دور الفضاء الخاص "المسكن" والذي بدوره ينقسم إلى قسمين هامين ألا وهما الفضاء العام كغرفة الاستقبال مثلا وثانيهما الفضاء الخاص كغرفة النوم مثلا، كما يمكن تقسيم المسكن إلى نوعين من الفضاء: الفضاء النسوي والآخر للفضاء الرجالي فهذا هو التنظيم بالنسبة للدول العربية والإسلامية وبالتالي فمن نتائج الدراسة أن المسكن له دور مهم وأساسي بالنسبة للساكنة فتكيفه معه ينعكس على تكيفه واندماجه مع المجتمع "الوسط الحضري" والعكس صحيح لذلك تسعى الساكنة إلى تجسيد هذا الدور بكل ما تملك لتحقيق هذا المبدأ[1].

(1) François Navez Bouchanine, Habiter la ville Marocaine, Najah Eljadida, Casablanca, 1997, P 7.

(1) François I bid, P 98.

◘KADEUR14 ◘ＫＡＤＥＵＲ１４ ◘＼ＡＰＡ．Ｘ
ＳＬ ＭＳ Ｇｏｔｈｉｃ ┘ ┘┘?? ┘ ┘┘??

تمهيد الفصل:

من النظرة الأولى يظهر وجود العلاقات بين صفة السكن ومستوى الحياة للسكان، لكن هذه الأشياء ليست بهذه البساطة، إذ قبل كل شيء أن هذا التصنيف لا يغطي كل ما سبق.

فالمنزل في العمارة الجماعية بإمكانه أن يكون ممتازا أو مقبولا كالفيلا الجميلة ومن ناحية ثانية هناك قوة كامنة أو متحركة بإمكانها التدخل للأزمة، والعادات والأشكال والظروف الاقتصادية من ناحية ثالثة حساب السياسة الحضرية التي بإمكانها التأثير في نفس الوقت على الحضيرة العقارية "ضرائب إدارة التجديد أو المحافظة" وعلى المترشحين للسكن " إعانة، علوات، تحديد الأثمان أو تغييرات أجور الكراء" وبصفة عامة فان المؤلفين الذين درسوا هذه العلاقات قد ركزوا على المميزات الاجتماعية للسكان.

I-1 المسكن الحضري:

المساكن المنتشرة في كل مكان لكنها لا تتشابه بالمرة، ولقد كتب الكثير من المنازل الحضرية يمكن تحديد بعض الأصناف وذلك حسب طبيعة المواد، نجد المساكن ذات المواد الصلبة، ثم التي تستعمل المواد المتواضعة، والبلدان النامية تحوي عددا كبيرا من الأكواخ أو المنازل البسيطة المبينة من طرف الواصلون الجدد وهي تشبه تماما منازل قراهم المتروكة حديثا، والمواد المحلية تدخل كثيرا في البناء، جذوع وأغصان النخيل، الطين المجفف ... هذه المنازل البدائية التي تتعرض إلى التخريب بالأمطار الغزيرة في الغالب، لها بعض المميزات، أما بالنسبة للفقراء، فالمواد مبتذلة ومشمئزة أو حقيرة، أكياس قديمة، قطع معدنية، أغصان ... فهي الأحياء القصديرية المشهورة، التي يمكن إيجادها حتى في أرياف البلدان المتقدمة، وعلى العكس من ذلك المباني بالمواد الصلبة "الحجر، اسمنت، آجر، مشبكات اصطناعية، وحتى الخشب" التي تؤلف مجموعة المباني في العمارات العصرية، ففيها تغلب الصلابة والصحة، ولكنها خالية من الجمال في الغالب، ويمكن أن تميز في المنازل الخاصة لإيواء الحضريين نوعين:

1- تلك التي لا تضم عائلة واحدة وتتكون في الغالب من طابق واحد.[1]

2- المنازل التي تضم عدة عائلات وهي متنوعة دون حدود.

* فالمسكن وسيط بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه، إذ أن شكل المنزل ومستواه تحددها معايير الاجتماعية السائدة والعادات الثقافية المتأصلة، والمسكن هو القالب[2] المادي للتفاعل الإنساني ... وتتوقف طبيعة هذا التفاعل إلى حد كبير على تشكيلات هذا الإطار، بما يتضمنه من المباني وفراغات ومرافق، وخدمات وشوارع، وحدائق ومساحات وأماكن التسلية والأسواق، وما تتيحه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة، وبقدر ما يؤثر الإطار المادي على سلوك وتصرفات وشخصيات الذين يشغلونه، تؤثر الأفراد والجماعات بدورهم على محيطهم السكني، فيشكلونه ويطوعونه،

---

[1] جاكلين بوجوقاريني: ترجمة حليمي عبد القادر، الجغرافية الحضرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط07، الجزائر، 1989، من ص 189 إلى 190ص.

[2] حسين عبد الحميد رشوان: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، مكتب الحديث الإسكندرية، ط06، 1998، ص: 183.

ويخضعونه لرغباتهم ومتطلباتهم محدثين بذلك تغييرات وتعديلات مختلفة محاولة للتكيف مع المسكن[1].

I-2 المسكن الحضري في الإسلام:

لقد اشتهرت المدينة بطابعها العمراني الخاص وطريقة البناء التي تعكس بدورها الثقافة الإسلامية، حيث أن المساكن بها مبنية بطريقة منظمة ومراعية لطريقة نمط عيش السكان، وليست مصممة عفويا، بل هي تخضع لمخطط جد مركب يتماشى ويسمح بتجسيد الوظائف الاجتماعية والدينية والثقافية، والمنزل العربي الإسلامي هو منزل مثني على نفسه وهو مفتوح من الداخل حول مساحة وسط المنزل[2] المستطيلة والمهيأة بصفة تعزل النساء أو العائلة وتحافظ عليها وتحمي ألفتها وتكون في نفس الوقت قابلة للترحيب بالغريب، وهذا النمط من المسكن هو مقلوب نحو الداخل بدون واجهة، والنوافذ الخارجية هي في أغلب الأحيان مستورة بالحديد[3]، فالمنزل يظهر كقوقعة ولكن إذا كان مغلق من الخارج فهو العكس مفتوح من الداخل وهذا التفتح يأخذ صيغة دينية بحيث أن كل شيء في الإسلام يتجه إلى السماء، أي نحو "الإله"، وهذه الساحة في وسط الدار ليست موجودة فقط لإعطاء الضوء، الشمس والهواء بل ابتداء منها تنطلق كل النشاطات الجماعية للعائلة وتنتظم فيها، والبنايات تختلف من مجال لآخر ومدينة لأخرى حسب الطبيعة الجغرافية والنمط المعيشي، ولهذا قررت أن أستعرض السكن في كل من الشرق الأوسط و المغرب العربي.[4]

I-3- المسكن الحضري في المغرب العربي:

إن مدن المغرب العربي كانت تقريبا كلها موجودة في الساحل الشمالي مواجهة للبحر المتوسط، وكانت مبينة لغرض دفاعي لصد الهجومات الآتية من البحر، أي كانت

---

(1) حسين عبد الحميد رشوان، المرجع نفسه، ص:183.

(2) Isabelle Graund : la ville imprenable, une histoire de Constantine, Ed de l'école des hautes études en sciences sociales, Paris ISBN, 2002.

(3) محمد خميس الزوكة، في جغرافية العمران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط).

(4) Rougier Le Toure Neaued : les musulmanes de l'Afrique du Nord, la maison de livre, 1957, P 109.

على شكل حصون محاطة بأسوار تحميها، وقبل احتلالها كانت مدن تقليدية، والمجال كان إسلامي محصن بمنازله المنخفضة وسوارها الضيقة وأسوقها الصغيرة الموجهة إلى السكان العرب والمسلمين، ويعيشون ببساطة وكانت تسودهم روح التضامن والتضامن والمساعدة[1]، فكل المغرب العربي كان منطقة متجانسة رغم وجود بعض الاختلافات ففي الجزائر العاصمة وتونس كانت هناك علاقة قرابة ظاهرة وهذه الأخير تظهر خاصة في الأهمية المعطاة للمداخل وقاعات الاستقبال والتي تسمح لصاحب الدار أن يستقبل ضيوفه بدون أن يدخلهم إلى حقيقة الدار، ومن هنا نفهم لماذا هذه الغرف متسعة كما تظهر هذه القرابة في وجود المقاعد المصممة من الرخام والاسمنت ووجود الزخارف الإسلامية، والأقواس في الأروقة والطوابق.[2]

I-4-خصائص السكن الحضري:

أ- الخصائص الايكولوجية: هناك الكثير من المؤشرات لتحديد الطابع الايكولوجي للوحدة السكنية نجد على سبيل المثال: حجم الوحدة السكنية بحيث يقارن بعدد الأفراد الذين يشغلون الوحدة السكنية ذات حجم ضيق أو متسع وكذا مؤشر الكثافة السكانية بمعنى عدد السكان بالنسبة للمساحة المكانية المعنية، أما بالنسبة للمصطلح الايكولوجي فهو مصطلح التزاحم على الأرض أو المساحة السكانية المتاحة، فهو مصطلح يشير إلى الالتصاق الشديد للمباني لدرجة لا تسمح بوجود التهوية ويوجد التزاحم على الوحدة السكنية بالنسبة لعدد الأشخاص الذين يشغلون كل حجرة[3].

ب- الموقع الايكولوجي: يتحدد الموقع الايكولوجي للمنطقة السكنية داخل المدينة من خلال التعرف على أنماط الأرض والتي هي: النمط الصناعي، النمط التجاري والنمط الحضري ثم نمط السكن وهي تنفصل عن بعضها البعض، وفي الوقت الذي يتمايز كل موقع إلى مواقع فرعية وذلك حسب الطابع المميز للنشاط الغالب، كان تقسيم المواقع السكنية إلى مساكن راقية وأحياء مختلفة وكذا يمثل حجم المجتمع السكني خاصية

---

(1) OP cite Rougier le Toure Neaued : P111.

(2) Endri Rymond. Grande ville Arabe. Alipoque Othmane, Paris 1985, P 306-307.

(3) مغرابي مريم، ناوي مليكة "مذكرة تخرج ليسانس: مقارنة بالسكن الريفي" دراسة ميدانية بحي 600 سكن قروية، دوار العلاوشية، مستغانم 2010-2011، ص: 12.

ايكولوجية قيمتها في ضوء هذا يتحدد الحجم الأمثل لأي مجتمع سكني محلي في ضوء موقعه وهذا ما يعكس لنا مدى أهمية الموقع السكني كخاصية من خصائص السكن الحضري وبغض النظر عن المجتمع الذي نتحدث عنه.[1]

ج- الاشتراطات الهندسية: عند تغير الحاجات المتعلقة بالوحدة السكنية فانه من المفيد إجراء نوعين أساسيين من الحساب:

1- متوسط حجم الوحدة السكنية.

2- عدد الأفراد للفئة الواحدة.

فالسكن مسألة لا تقتصر على مجرد الإيواء الفيزيقي فحسب بل يشمل عدد من الظواهر المختلفة المرتبطة بالقاعدة أو المجتمع السكني ككل، ذلك لأن الأسرة عندما تقدم على استهلاك المسكن فإنها على الأقل تقدم وتشتري أو تؤجر أكثر من الوحدة السكنية بما فيها من خصائص فهي تضع في اعتبارها عوامل مختلفة كالصحة والأمان والخصوصية، والعلاقات الاجتماعية وعلاقات الجيرة والمكان وسهولة الوصول إلى الأعمال ومدى السيطرة على البيئة ولذلك فان الإسكان السيئ يعني حرمان واضح من واحد من أكثر من هذه الأبعاد المختلفة، لذا فعلى المسئولين وبالدرجة الأولى مراعاتها من أجل تفادي عدة مشاكل[2].

I-5 أبعاد السكن الحضري:

أ- الأبعاد الاجتماعية: إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية لها علاقة بالطبيعة السياسية التي يسير عليها المجتمع في تطوره من جهة، وضمان وجود السكنات التي تعتبر أكثر الضروريات الحياة الاجتماعية من جهة أخرى، لان حرمانه يؤدي إلى الإحباط النفسي والاجتماعي يجعل الفرد يسلك سلوكا غير سويا، قد لا ترضاه القيم

[1] عبد العاطي (السيد، علم) الاجتماع الحضري، دار المعرفة، الجزء 02، ص: 217-218.

[2] السيد فهمي علي: علم النفس البيئي، الازدحام السكن والسكاني وتأثيرها على الصحة العضوية النفسية، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص: 115.

الإنسانية الأخلاقية لأنه يبقى يحمل معنى المحمية قي تصورات وتمثلات الأفراد، ويعطي لهم معنى الاستمرارية في الوجود كحق اجتماعي لأنه فقد انه يجعل الفرد يبقى معظم وقته في الشارع متعرض لعدة انحرافات إلى جانب الحديث عن البيت القصديري الذي هو نتيجة الأزمة السكنية وحل مؤقت يجعل الفرد من خلاله يكافح ويأمل في الحصول على سكن لكي لا يحس بالفراغ الاجتماعي، رغم المشاكل التي يفرزها البيت القصديري لانعدام شروط النظافة التي لها تأثير على الجانب الصحي، ولهذا المسكن يبقى منبع تماسك الأسرة، والمقر أين يحس فيه الفرد بالراحة والاطمئنان الداخلي، ويضمن ذلك تربية النشء وتكوينه كذلك لا يسمح لنا بالتطور والتعبير عن المستوى الثقافي عن طريق رغبة دائمة في التغيير والتعديل المساكن وتجسيد الثقافة وتمثلات الفرد في السكن لإثبات وجوده، والإحساس بالرضا وبذلك يساهم أكثر وبصورة غير مباشرة في تنمية الصناعات المحلية في مختلف الحاجات، وهذا ما تشهده المجتمعات الغربية المتطورة "التنمية البشرية" على عكس مجتمعاتها المختلفة[1].

ب- البعد السياسي: تبنت الأحزاب السياسية مشكل السكن في برامجها التنموية وهذا في إطار حل المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد، ويأتي هذا في الإطار كسب أصوات الناخبين أي تجمع سياسي للوصول إلى السلطة إضافة إلى الاهتمام بالأوضاع السكنية من طرف الهيئات السياسية التي تعتبر من إحداث مظاهر الديمقراطية السكنية التي لا تقتصر على معالجة الأمور على بعض الآفاق، بل وتتعداها إلى إدراج الخصوصية الاجتماعية والثقافية وحتى المستوى المعيشي والمادي للفرد من خلال الخطابات والشعارات السياسية المتعددة هادفة إلى تحقيق ما تصبوا إليه بطريقة غير مباشرة على حساب الساكنة مما ينتج عنه الواقع المعاش في مدننا الحالية[1].

II-1 السكن الاجتماعي:

[1] السيد فهمي علي، مرجع سابق، ص 115.

[1] شريف رحماني، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني استرجاع التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، ص 41 إلى ص 42.

يعتبر سكنا اجتماعيا كل سكن ممول كليا من أموال الخزينة العمومية أو من ميزانية الدولة، كما عرفه "فلامنك" و "بويلي" :"هو السكن الذي استفاد في انجازه بمساعدة الدولة المباشرة أو غير المباشرة، الذي يهدف إلى إسكان الأشخاص ذوي الدخل الضعيف، مقابل إيجار يتلاءم مع مداخيلهم"[2]، اليوم في الجزائر تتميز العائلات ذات المستوى الضعيف، غالبا ما يكون عائلها عامل واحد فقط، فان الالتهاب أو الانفجار الناتج عن عدم التوازن الاقتصادي سيبقى يشكل أكبر، متوقف على قيمة السكن الواحد « Le goût » وكل ذلك ينتج عنه تزايد في إفقار عدد كبير من السكان 22% من سكان الجزائر يعيشون تحت سلم الفقر، بالعودة دائما إلى تقرير « CNES »، لذا فان الحصول على سكن أو التوفير السكني لهذه السكنات يبقى مستحيلا بدون مساعدة أو تدخل الدولة، هذه الأخيرة نشأت برنامجا جديدا محدد للسكن تماشيا مع المعطيات أو المميزات الجديدة، سواء كانت: قانونية، مالية أو تقنية تسمى عادة "السكن الاجتماعي" فهذا النوع الحديث والذي شرع في انجازه في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات أين أدخل السكن كأولوية في المخططات التنموية، حيث تجمع هذه العمارات أكثر من 10 عائلات يتراوح علوها من طابق إلى خمسة طوابق تتفاوت في الأحجام من غرفتين إلى أربع غرف، لها شكل خارجي موحد والمجال الداخلي المشترك، كذلك دورة المياه، والتصاميم تختلف حسب الشركة المنجزة وهي موزعة بشكل متفاوت في المدينة مع أننا وكما هو ملاحظ في جميع مدننا التي أصبحت متشابهة إلى حد بعيد.

II-2 نشأة السكن الاجتماعي: نشأت فكرته بعد الحرب العالمية الأولى للتغلب على أزمة السكن والإسكان التي عرفتها الدول الأوروبية عموما نتيجة الدمار الذي حدث في قطاع الإسكان، وبعد الحرب العالمية الثانية، ويوفر هذا النوع من البناء أراضي كثيرة تستعمل كفضاءات خضراء، وتسهل تمركز عدد كبير من السكان حول المناطق الصناعية والتجارية الكبيرة بالمقابل لا يستغل الأراضي الزراعية، السكن الاجتماعي،

(2) Flamandj. P « loger le peuple : essais sur l'histoire du logement social.

سكن يتكيف مع الموارد، يتكيف مع الأذواق، ويتكيف مع سلوك العائلة التي تجد سكنا ملائما في ظروف السوق العادية[1].

II-3 نشأة السكن الاجتماعي في الجزائر: برز هذا النمط في الجزائر من الإسكان في عهد الاستعمار الفرنسي في الخمسينات وقد أنجز المستعمر عدة سكنات، وبعد الاستقلال مباشرة ويهدف أولا إلى الحد من توسيع الأحياء القصديرية، انتهجت الجزائر سياسة البناء في الارتفاع، ونظرا لعدم وجود إطارات جزائرية مختصة في بناء العمارة، استندت معظم المشاريع إلى سكنات أجنبية، أصبحت دراسة أصحاب هذه المشاريع على الناحية التقنية والاقتصادية فقط بهدف جلب الأرباح الكثيرة وتوفير أكبر وقت ممكن مع إهمال الجانب الاجتماعي والثقافي للسكان[2].

III-المفهوم الاجتماعي للإسكان: تعتبر الحالة المادية للأسرة وعدد أفرادها وفئاتهم العمرية ومستواهم الثقافي والمهني متغيرات مهمة تؤثر في تحديد نمط السكن للأسر من حيث مساحة الدار وعدد غرفها السكنية، ومواقعها من مراكز الفعاليات الرئيسية في المدينة، فقد تكون الوحدة السكنية مقبولة لأسرة ذات إمكانية مادية محددة وبعدد معين ومن أفراد الأسرة وبمستوى ثقافي ومهني معين تكون نفس الوحدة السكنية غير ملائمة لأسرة أخرى ذات دخل عال ومستوى ثقافي آخر، ومن هنا تأتي أهمية المفهوم الاجتماعي مع بقية المفاهيم الأخرى لتحديد نمط الوحدات السكنية[1].

III-1 المعايير السكنية: لمعرفة الحالة الحقيقية القائمة للوضع السكني في منطقة ما يتبع عدد من المقاييس والمعايير المستنبطة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي لتلك المنطقة أو الدولة، وهي تغير مستمر من حيث الوقت والمكان، وتتباين في المجتمع الواحد. إذ ما يعتبر المعيار مقبولا من طبقة أو شريحة اجتماعية مهنية، يعتبر دون المستوى المطلوب أو مرفوضا من قبل طبقة أو شريحة أخرى وليس هناك معايير تصلح لكل زمان ومكان

---

[1] عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران: السكن والاسكان، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، (3.ط)، الجزائر، 2007، ص: 188.

[2] السيد حسني، دراسة في علم الاجتماع الحضري ومشكلاته، دار المعرفة الجامعية، ط1، الاسكندرية، 1993، ص:63.

[1] زين العابدين علي صفر: التخطيط الحضري، مدخل عام، دار الكتب الوطنية: ط1، ليبيا، 2004، ص: 445.

ولعموم المجتمع والمعايير التي تحددها الدول للسكن، يعتبر الحد الأدنى التي يجب توفره في السكن لك لا يعتبر مقبولا وصالحا لاستخدامه لسكن الإنسان[2].

1-1 المعايير الكمية: تستخدم هذه المعايير لقياس نسبة الحيازة كحق استعمالي للسكن في تحليل قائم على المقارنة بين مختلف المجمعات كالآتي:

1- السكن الفردي، في حصة الفرد الواحد في الغرف.

2- السكن الأسري، وحسب فئات الحجم الأسري من ناحية عدد الأفراد وعدد الغرف.

3- المساحات الأفقية المستعملة.

4- المسافات الفاصلة بين المسكن ومتطلبات الحياة الأخرى.

5- المسافات الفاصلة بين المساكن ومقر العمل.

2-1 المعايير النوعية: تستخدم هذه المعايير لتمييز الحالة النوعية للظروف السكنية الأساسية من حيث:

1- توفر الطاقة الكهربائية.

2- توفر خدمات الماء "الاستعمال والتصريف".

3- توفر الماء الساخن.

4- مواد البناء المستخدمة.

5- نظام التصميم والتوقيع السكني.

6- العلاقات الوظيفية للسكن.

إن المؤثرات الكمية والنوعية هي التي يمكن أن تعطي صورة حقيقية للحالة القائمة الإسكانية والمقبلة أيضا، أما الدراسات التفصيلية للمعايير تكون حسب تصنيفها الوظيفي، وتتكون من قسمين[1]:

أ- تاريخ بناء المسكن: مؤشر معماري يفيد في معرفة طراز البناء، ومادة البناء، التسهيلات الخدمية والصحية داخل المسكن وفي المنطقة السكنية، وتعتمد سياسة الإسكان

---

[2] رشا أحمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، ص: 55.

[1] أنطوان غدنز، علم الاجتماع العام، المنطقة العربية للترجمة، ط4، بيروت، 2005، ص: 622.

تاريخ أعمار المنطقة السكنية أساسا لها في التصنيف، وفي اتخاذ الإجراءات لتحقيق الأهداف المرسومة، والمعروف أن لكل مسكن عمرا زمنيا معينا، وهذا مرتبط بمادة البناء والقيام بالصيانة والترميم اللازم والذي يعمل على زيادة عمره، ولقد أصبحت المساكن القديمة والمتحدثة سمة من سمات مركز معظم المدن في العالم المتقدم والنامي[2]، وقد وصف Holiday مركز المدينة بأنه مكانا فيه شوارع وسخة ومساكن غير نظيفة فيها الإنارة الطبيعية غير كافية، وكذلك سبل التخلص من المياه المستعملة والأوساخ الأخرى، وكما يصف Hall بأن التداعي العمراني في مركز المدينة ليس صفة للمساكن فقط بل يشمل المصانع والمحلات التجارية والشوارع ...الخ، و Lomas يقول إن هذا التداعي بالتغيرات التكنولوجية التي حصلت في وسائل النقل والإنتاج[1].

ب- مادة البناء: مؤشرها معماري يفيد العمر الزمني للمسكن، وموقعه بالنسبة لمركز المدينة وموقع ساكنيه في السلم الاجتماعي والاقتصادي، وأن التباين بين مواد البناء يعكس مرحلة من مراحل تطور المجتمع اقتصاديا وحضاريا، وأن البناء للمساكن يعتبر مؤشر جيد على المستوى الاقتصادي والتقني وبالتالي الحضاري للدولة، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا العنصر من عناصر التركيب السكني وفهم علاقته مع مختلف المؤشرات السكنية الأخرى[2].

ج- طراز البناء: يتداخل طراز البناء مع المواد النشائية وتاريخها عند دراسة الأنماط السكنية بحيث يصعب الفصل فيها أحيانا، فالفرق بين القصر ودار مبنى بالآجر وآخر مبني بالبن وآخر بطراز مختلف، هو فرق في الطراز في ذات الوقت هو فرق بين المواد البناء أن طراز البناء يتباين بين الدول، كما يتباين عند الشعب الواحد، ويتباين من مرحلة تاريخية إلى أخرى وعند رسم خريطة فمثلا عند رسم خريطة مدينة لندن تم التأشير إلى الطرازات التالية:

1- بيت النزلاء والفنادق.

---

[2] زين العابدين علي صفر: المرجع السابق، ص: 125 إلى 126.

[1] أنطوان غدنز، المرجع نفسه، ص: 623.

[2] حسين عبد الحميد رشوان: مشكلات المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، (د.ط)، 2002، ص: 56

2- منازل متصلة ببعضها ذات حقيقة أمامية.

3- منازل منفصلة أو شبه منفصلة عن بعضها مع مرآب.

4- منازل متصلة ببعضها بدون حديقة أمامية.

5- منازل كبيرة ذات حدائق واسعة.

6- منازل منفصلة أو شبه منفصلة بدون مرآب[3].

7- شقق وعمارات سكنية[1].

د- مساحة البناء: تعتبر مساحة البناء من المعايير المعمارية المهمة التي تعكس الحالة الاقتصادية للساكنين والكثافة السكانية، وتتمثل بعدد الغرف في الدار وعدد الساكنين، وأن المقيمين في الإسكان في أغلب دول العالم يحددون المساحة المناسبة للمسكن طبقا لعدد ساكنيه وفق النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد.

هـ- التسهيلات الخدمية والصحية المتوفرة في المسكن: تختلف المساكن في عدد وأنواع المرافق الخدمية والصحية فيها ويمكن الوقوف عليها من خلال المسح الميداني الشامل والذي يدرس المسكن من ثلاثة جوانب، وهي المظهر الخارجي "العمر المتبقي للسكن" وتنظيمه الداخي "توفر المرافق الخدمية والصحية فيه"، وساكنيه[2].

2-2-1 معايير اجتماعية: وتقاس بالموازين التالية:

أ- ملكية المساكن: من الشائع وجود ثلاثة أنواع من ملكيات المساكن بين الدول وتختلف نسبتها من دولة إلى أخرى، وهي الملكية والإيجار من القطاع الخاص، والإيجار من الدولة وتضاف إلى هذه أحيانا ملكية الشركة المساهمة والتعاونيات ...الخ وتعمل جميع الدول على زيادة نسبة الأشخاص الذين يملكون مساكنهم والإقلال من نسبة المساكن المؤجرة من القطاع الخاص[3].

---

[3] زين العابدين علي صفر: المرجع السابق، ص: 127 إلى 128.

[1] زين العابدين علي صفر: المرجع السابق، ص: 127 إلى 128.

[2] أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص: 633.

[3] فادية عمر الجولاني: الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، (د.ط)، 1998، ص: 09.

ب- مهنة رب الأسرة: تؤثر مهنة رب الأسرة للواقع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، حيث تمثل الأسر ذات المجاميع الاقتصادية والاجتماعية المتكافئة إلى التكتل في مناطق سكنية معينة، وبعبارة أدق، إن دراسة الواقع السكني بدون معرفة التوزيع الجغرافي[4].

يفضل بعض الباحثين والمخططين تصنيف الكثافة السكنية وفق المقاييس:

أ- معيار حجم السكن "عدد الغرف السكنية فيه" على مستوى الحي أو المدينة.

ب- معيار عدد الساكنين في المسكن الواحد على مستوى الحي أو المدينة.

ت- معدل عدد الأسر الساكنة في المسكن الواحد.

ث- كثافة أشغال الغرفة "عدد الساكنين في الغرفة الواحدة" على مستوى الحي أو المدينة وذلك بقسمة عدد السكان المدينة أو الحي على مجموع الغرف الصالحة للسكن في المنطقة، وان هذه المساحات واسعة الاستعمال في اغلب الدراسات الإسكانية[1].

د- التركيب السكاني: يعرف التركيب السكاني بأنه الصفات السكانية التي يمكن قياسها، ولكل مجموعة سكانية حركة وبنية، أما الحركة فتتمثل في الهجرة والخصوبة والوفيات، إما بنية السكان فتتكون من صفات عديدة منها: صفات العمر والنوع والسلالة والحالة الزوجية والتعليم والأمية والمهنية والدخل والدين ... وأن للتركيب العمري والنوعي للسكان دلالات هامة أبرزها التعرف على مقدرة المجتمع الإنجابية وهذا التركيب هو المقرر الأساسي لتوفر العائلة، ويؤثر على المتطلبات لمختلف أنواع الخدمات ومنها الإسكانية[2]، إذ أن الضغط السكني يقاس على أساس تدني الواقع المعماري للمسكن والتركيب الديمغرافي للساكنين تحدد وبدرجة كبيرة تحمل الأسرة للضغط السكني، وتحمل وتقبل الواقع المعماري للمسكن، ودرجة انتفاعهم المكانية منه[3].

---

[4] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، (د.ط)، الإسكندرية، 1963، ص: 08.

[1] فاروق عباس حيدر: المرجع نفسه، ص: 10.

[2] هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب: التخطيط والتصميم الحضري، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2006، عمان، ص 204.

[3] قيس النوري، الأنتروبولوجيا الحضرية: بين التقليد والعولمة، مؤسسات حمادة للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، (د.ت)، ص: 433.

للتركيب الاجتماعي والاقتصادي للساكنين يمثل نقصا واضحا ولا يؤدي إلى نتائج مقبولة علميا، ويعكس التركيب المهني المستوى الاقتصادي للبلد، كما أن الدول تختلف في تصنيفها للمهن[4].

ج- **الكثافة السكانية:** اعني عدد الوحدات السكنية في وحدة من مساحة معينة وهي تتخذ أشكالا مختلفة:

1- الكثافة الإسكانية العامة: تحسب هذه الكثافة بقسمة مساحة الوحدات السكنية في المدينة على المساحة الكلية للمدينة بغض النظر عن كيفية استخدام الأرض، عدد الأراضي الزراعية والفضاءات الواسعة غير المستغلة تماما[1].

2- الكثافة الإسكانية الإجمالية: تحسب هذه الكثافة بقسمة المساحة الكلية لمجموع مساكن المدينة على المساحة الكلية للمدينة، ويضمنها الحدائق والشوارع والأرض التجارية والمدارس الابتدائية، عدا المناطق الصناعية والمدارس الثانوية وحدائق المدينة الكبيرة.

3-الكثافة الإسكانية الصافية: تحسب بقسمة مساحات الوحدات السكنية في المنطقة "محلية، الحي، الطريق" على مساحتها التي تشمل المساكن والحدائق والفسحات ونصف مساحة الشوارع المحلية، عدا المحلات التجارية والمدارس والأراضي المفتوحة الخضراء[2].

---

[4] فادية عمر الجولاني: المرجع نفسه، ص: 09.

[1] فاروق عباس حيدر:تخطيط المدن والقرى، منشأ المعارف، الإسكندرية، ط1، 1994، ص: 16.

[2] علي عيد الرزاق جيلي، علم الاجتماع السكان:دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، (د.ط)، بيروت، 1984، ص: 28.

هـ- التركيب السكاني: تهتم الدراسات التخطيطية في مجال المدن والأقاليم بالتكوين الأنتوغرافي للساكنين "العرفي والديني"، فغالبا ما يمثل المجاميع الدينية أو العرفية إلى التكتل في محلات سكنية معينة[3].

د- درجة الانتفاع من المكان: وهي خلاصة لكل المعايير والموازين السابقة، وتتباين وتختلف درجة الانتفاع من المسكن أو الحي السكني بالنسبة للساكن نفسه عبر الزمن والمسكن الذي يمثل بالأساس غطاءا اصطناعيا حققه الإنسان كجزء من عملية التكييف والتكيف ضد التأثيرات الطبيعية المختلفة، تحول أي مجال يسكن الإنسان إليه ويحتاجه كمجال ليحقق فيه ذات الإنسانية بطريقته الخاصة وليضمن من خلاله الكثير من المتطلبات التي يحتاجها وليس بإمكانه تحقيقها أو توفير خارج المسكن ومن بين تلك المتطلبات الأساسية ما يلي:

أ- المسكن هو المجال الخاص الذي تتحقق فيه العلاقات الأسرية وتتركز وظائفها المادية والمعنوية وتتحقق شخصيتها الاجتماعية.

ب- المسكن والملجأ الذي يحتمي الإنسان به ويستعمله لمواجهة العناصر البيئية والجغرافية ويعبر فيه عن المجال الذي استطاع من خلاله تحقيق الكثير من قدراته في التكيف مع عناصر البيئة.

ت- المسكن هو الذي يوفر لرب الأسرة الخصوصية الشخصية وأفراد الأسرة الآخرين، في معظم الوظائف الحياتية بحرية تامة وشعور كبير بالاطمئنان.

ث- المسكن هو المجال الذي يمارس الفرد فيه طقوسه الحياتية وقيادته لنفسه وأسرته دون تدخل الآخرين في شؤونه وخصوصياته.

ج- والمسكن هو المجال الذي تحقق الأسرة فيه وحدتها وانسجامها وتحركها وتصرفها، وفي هذا يعير كاستجابة عن المشاعر الإنسانية والطباع البشرية الاجتماعية حيث يتعمق الشعور باللذة والسعادة بمضمونها الإنساني[1].

---

[3] حسن عبد الحميد رشوان: التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، (د.ط)، الإسكندرية، ص: 61

III- قوانين الإسكان والتشريعات السكانية: تتفرد المشكلة الإسكانية بخاصتين أحدهما ايجابية و الأخرى سلبية أو بعبارة أخرى تنطوي المشكلة على جانبين الأول تشييدي والآخر تقييدي، وفي هذا المظهر المزدوج لمشكلة الإسكان يمكن السبب في وجود نوعين متطورين من قوانين الإسكان.

1- النوع التشييدي الذي يهدف إلى زيادة العرض للمنازل الجيدة الملائمة.

2- النوع التقييدي الذي يهدف إلى منع إقامة وحدات سكنية دون المستوى.

والمتعمق في فلسفة القانونين يجد أنه ليس هناك اختلاف أو تناقض بينهما، بل على العكس يجد أن كلاهما مقوم ضروري لسياسة إسكان حكيمة، وأنه لن تحل مشكلة الإسكان بدون الركون إليهما، وبطبيعة الحال تختلف القوانين المنظمة للإسكان من بلد لآخر تبعا لأهداف السياسة العامة للبلد وباختلاف الإيديولوجية المسيطرة[1].

و في العالم النامي في أواخر السبعينات والثمانينات زاد تقلص دور الحكومة فاقتصر على توفير الأرض وإمكانية الحصول على المياه والتخلص من النفايات، لأن ضغط الميزانيات العامة وتغير المواقف بشأن دور الحكومة في الخدمات الاجتماعية أثرا على الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى تحسين الإسكان، أضف إلى كل هذا وجدت الدولة نفسها أمام نمو ديموغرافي متزايد مع الوقت، ويقابله في الجهة الأخرى اقتصادي بطيء، مما يؤثر على كل القطاعات والمجالات والتي نذكر من أهمها موضوعنا وهو مسألة السكن، بحيث أن قضية عدم التكافؤ بين الطلب الكبير والعرض القليل والذي لا يمكن أن يسد أو يوفر لكل سكان هذا البلد هذه الحاجة الأساسية "المأوى" مازالت ولا تزال قائمة لتصنع حاجزا أمام تنمية المجتمع[2].

IV- مشكلة الإسكان:

---

[1] فادية عمر الجولاني: دراسات في العلم الاجتماعي الحضري، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، ص: 66.

[1] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري: بين النظرية والتطبيق، الجزء 02، مشكلات وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، الإسكندرية، 2011، ص: 254.

[2] عبد الله عطوي، جغرافية المدن الجزء 03: دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2003، ص: 189.

يعد التخطيط الفيزيقي مطلبا أساسيا من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي للمناطق الحضرية، وعليه يجب النظر بعين الاعتبار إلى توفير الإسكان الحضري، وتوفير التسهيلات المرتبطة به داخل الإطار العام للتخطيط الحضري، فمن قصر النظر أن يعتبر الإسكان كيان مستقل ومنعزل في الموقف الحضري، وكان التخطيط الفيزيقي في كثير في كثير من البلاد النامية مرتبطا بالإدارة الاستعمارية التي كانت تستورد هذا التخطيط من مواطنها الأصلية[3]، فمن المشكلات التي تعتبر انعكاس لمشكلة تزايد السكان وتعاني منها كثيرا من دول العالم والبلاد المختلفة خاصة، توفير المسكن الملائم للمواطنين، وكيف يكون في متناول حدود إمكانياتهم المادية[1]، والمسكن الضيق يؤدي إلى نشأة التوتر الدائم بين أفراد الأسرة نتيجة ضيقهم من بعض بسبب عدم توفر المساحة اللازمة للحركة، وينعكس هذا التوتر على البالغين للأطفال مما يعرضهم للخطر،كما يؤدي إلى مشاكل النوم المختلفة، وخروج الأطفال إلى الشارع، مما يقودهم إلى الانحراف لبعدهم عن رقابة الأسرة، فمن هنا يتبين لنا أن مشكلة الإسكان ليست بالسهلة، بل على العكس من ذلك فهي تعد لي جوهر التنمية وتقدم أي مجتمع من المجتمعات وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن طرفي المعادلة التي نحن بصدد التطرق إليها في موضوع بحثنا ألا وهما كل من الأسرة من ناحية والسكن من ناحية أخرى، فالوصول إلى حل هذه المعادلة وان كان ليس بالشيء الهين إلا أنه ليس مستحيلا في ضوء توفير الإمكانيات الموجودة في وطننا بالإضافة إلى احترام الخصوصية الثقافية هو الوصول إلى مجتمع سوي[2].

---

[3] حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة الشباب الجامعة، (د.ط)، القاهرة، 2003، ص: 47.

[1] محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط9، الجزائر، 1991، ص: 15.

[2] Sociologie urbaine, Amand Colin, Yues Grafmeyer, Barcelone, 2006, P55.

خلاصة الفصل:

إن توفير المسكن ضرورة اجتماعية ونفسية وصحية واقتصادية واجتماعية وسياسية، والذي هو من أهم المشكلات التي تصادف الإنسان عندما يقوم بالزواج، وتكوين أسرة فتوفير المسكن له يخرجه من أزمة حادة، وتساعده على إيجاد مكان للراحة والهناء وتوفير جو ملائم لطاقاته وإبداعاته المتجسدة في عمله وما يقدمه للمجتمع له من خدمات تتطابق مع متطلبات الإنسان الحضري وترقى به إلى مكانة اجتماعية جيدة في الحياة، وفي الجزائر وبعد تفاقم أزمة السكن أو الإسكان بعد الاستقلال أدى بالمسئولين عن قطاع السكن بالاعتماد على نمط العمارات بدون دراسة مسبقة لحاجات الأسرة الجزائرية من الناحية الاجتماعية والثقافية والديموغرافية ولا حتى من حيث المواصلات، مما يؤدي بهذه الأسر إلى اعتمادها على إحداث تغيرات وتحولات مختلفة في مساكنها من الوصول إلى هدف مهم وهو اندماجها وتكيفها مع المسكن الذي يؤدي إلى نتيجة هي تكيف الأسرة مع الوسط الحضري متجسدا هذا من خلال دور المسكن في الوسط الحضري.

ولاية تيارت:

ولاية جزائرية، كانت تسمى في القديم باللغة البربرية تيهرت أي اللبؤة وكان لها عدة تسميات تاهرت، تاقدمت، تاغزوت، تنقارتيا، ... تقع تيارت في الشمال الغربي، تسمى بعاصمة الهضاب للغرب، كما ينعتها المولعون بالخيل بجنة الحصان الأصيل التي تترامى أطرافها بحظيرة "شاوشوة" العملاقة الواقعة بـ "عاصمة الرستميين" قديما ولاية تيارت حاليا، التي تبع عن العاصمة بـ 400 كلم إلى الشمال الغربي، حيث المغارة التي كتب فيها "عبد الرحمن ابن خلدون" جزء من رائعته في فلسفة التاريخ "المقدمة" بقرية بني سلامة العتيقة، كما توجد بها آثار عديدة من بينها "الأجدار" التي تشبه لحد ما أهرامات مصر القديمة، غيرها إلى الآن لا تحظى بالأهمية التي تستحقها، ولا العناية التي من شأنها أن تجعلها قبلة للسواح من كل مكان، كما يتمسك أهل تيارت بالتقاليد المتأصلة فيهم، من حيث اللباس "القشابية، العمامة والسروال العربي" خاصة عند المسنين منهم، يسود الولاية المناخ القاري.

الموقع:

- ❖ من الشمال: ولايتي تيسمسيلت وغليزان.
- ❖ من الجنوب: ولايتي الأغواط والبيض.
- ❖ من الغرب: ولايتي معسكر وسعيدة.
- ❖ من الشرق: ولايتي الجلفة والمدية.[1]

تحمل ولاية تيارت رمز 14 وطنيا وعدد الدوائر 14 وعدد البلديات 42، من أهم الدوائر: السوقر، مهدية، الرحوية، قصر الشلالة، فرندة، مغيلة، حمادية ...الخ.

من أهم البلديات: عين الحديد، تاخمارت، زمالة الأمير عبد القادر، جيلالي بن عمار، واد ليلي، سيدي الحسني.

المساحة والسكان: يبلغ تعداد السكان 1.000.775 نسمة تقديرات 2011، وتقدر المساحة الإجمالية بـ 20673 كلم^2.

(1) Site Officiel de wilaya de Tiaret : http://www.wilaya-tiaret.dz/acceuil.html

تيارت ذات طابع فلاحي ورعوي، حيث في مجال الفلاحة بلغ إنتاج الحليب 30.000.000 لتر، ويهيمن على الإنتاج النباتي منتوجات الحبوب لاسيما القمح الصلب واللين والشعير والخرطال، وعليه تتوفر الولاية على موارد حيوانية تقدر بـ 190.00 رأسا من الأغنام، 37.652 رأسا من الأبقار وأخيرا 115.957 رأسا من الماعز.

الصناعة:

يشمل هذا القطاع على عددا من الوحدات الإنتاجية، وحدة الميكانيكا "الشركة الوطنية للعربات الصناعية"، "وحدة بطاريات السيارات"، منطقة صناعية و 09 مناطق للنشاط للمنشآت الاقتصادية والادارية والاجتماعية.

تمر عبر ولاية تيارت، مفترق الهضاب العليا، ثلاث طرق للاتصال: "الطرق الوطنية رقم 23و 14 و40" التي تضمن الربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، كما تتوفر على مطار دولي.[1]

المرافق العامة والخدمات:

زود قطاع التعليم العالي بقطب جامعي يسع 20.000 مقعدا، ويشمل قطاع الصحة 06 مستشفيات ومراكز استشفائية في الأمراض العقلية ويبلغ إجمالي الأسرة 1543 سريرا، أمات بالنسبة للنشاطات السياحية: يتوفر قطاع السياحة على 09 فنادق منها 03 مصنفة و03 وكالات سياحية خاصة، 05 مواقع سياحية "حمام معدني"، حظيرة للتسلية، مركز للخيول ويقدم المختصون "حظيرة شاوشوة" على أنها أكبر مركز لتربية الخيول في إفريقيا، وأول مخبر علمي عربي يزاوج بين تربية الخيول العربية الأصيلة والبربرية الأصيلة، وامتازت منطقة تيارت تحديدا بكونها "مهد الفروسية" حيث تأسست هذه الحظيرة سنة 1877، تملك الحظيرة قيمة تاريخية كبيرة مما جعل السلطات الجزائرية تصنفها ضمن المواقع الأثرية الجزائرية عام 1995، علما أن الحظيرة تملك مركزا نادرا خاصا بالتلقيح الجنسي بالخيول البربرية.

[1] Site Officiel de wilaya de Tiaret : http://www.wilaya-tiaret.dz/acceuil.html

الموارد الطبيعية:

تزخر ولاية تيارت بموارد طبيعية هامة منها:1.609.900 هكتار من الأراضي الفلاحية و 142.966 هكتار من مناطق السهوب والمناطق الغابية 142.422 هكتار، ويبلغ متوسط تهاطل الأمطار من 300 إلى 500 مم سنويا، كما تزخر الولاية بموارد هامة من المعادن والصلصال للآجر والقرميد والرمل الكرواتزي للطحن والزجاج وكلس المرمر لصخور النحت والفليس للطرقات والرمل للبناء، القدرات الاقتصادية: وجود "10" أحواض منحدرة بقدرة 1.500.000 م^3 وستة أخرى في طور الانجاز بقدرة 4.700.000 م^3.[1]

لمحة عن مدينة السوقر:

I- الموقع الجغرافي:

[1] Site Officiel de wilaya de Tiaret : http://www.wilaya-tiaret.dz/acceuil.html

السوقر مدينة تأسست سنة 1883 بمنطقة أولاد سيدي منصور وهم أكبر أعراش المنطقة بأولاد تيارت، وبلدية تابعة إقليميا إلى دائرة السوقر ولاية تيارت الجزائرية، حيث تعتبر ثان أكبر مدينة في الولاية مساحة وسكانا بعد بلدية تيارت، كانت تسمى في العهد الاستعماري **تريزال** نسبة إلى الفرنسي الجنرال **كاميل ألفونس تريزال** المتوفي سنة 1860.

* تبعد السوقر عن تيارت بـ 25 كلم وعن وهران بـ 246 كلم و الجزائر العاصمة بـ307 كلم.

المساحة: 257.82 كم2

السكان: 78956 نسمة إحصاء .2008

I- 2 الاقتصاد:

تعتبر مدينة السوقر مركز تجاري واقتصادي هام بالمنطقة، إذ تحتوي على أحد أكبر الأسواق الأسبوعية في الجزائر الذي يعد ثاني أكبر سوق للمواشي في شمال إفريقيا حيث يأتيه التجار و الموالين من كل ربوع الوطن كل يوم سبت، كما تحتوي على مدينة السوقر على مؤسستين عموميتين بارزتين وهما الشركة الوطنية للبناءات الحديدية المصنعة BATICIM والشركة الوطنية للصناعات الالكتروكيميائية ENPEC إضافة إلى عدة مؤسسات صغيرة تنشط معظمها في مجال الصناعات الغذائية وفي المستقبل القريب سيتم فتح مصفاة للبترول بمنطقة سيد العابد التابعة لبلدية السوقر.

* وتحتوي مدينة السوقر على أربعة فنادق منها فندق باب الصحراء دو 04 نجوم يقع في الجنوب على طريق توسنينة.[1]

* وتتميز المدينة بالصناعة التقليدية كصناعة السروج إذ تعتبر المنطقة الوحيدة في الجزائر التي ماز لبها السروج، إضافة إلى صناعة الزرابي وغيرها.[1]

---

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/السوقر

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/السوقر

I-3- ثقافيا:

تعد السوقر عماد الثقافة والفن في الولاية اذ أنجبت من المطربين وكذلك عدة فرق فولكلورية وعصرية مثل فرقة ثلاثي الهضاب كما وجد الفن الأندلسي مكانة له في المدينة والمنطقة بأكملها من خلال جمعية الأمل للموسيقى الأندلسية المتأسسة سنة 1977 والتي شاركت في عدة تظاهرات فنية في الوطن آخرها الأسبوع الثقافي لولاية تيارت، وفرقة أنجال مولاي عبد الله الشريف.

* تحتوي المدينة على مختلف فئات المجتمع الجزائري العرب والأمازيغ، خاصة بنو ميزاب والقبائل والشاوية، إذ يوجد مسجد للطائفة الأباظية في المدينة من ضمن 17 مسجدا في المدينة.

I-4- أحياء السوقر:

بلغويني، الأمير عبد القادر (دلاس)، بوريشة الجيلالي، فيلاج بكير، الحراش، البناء الذاتي، الصومال، كاسطور، صافا عبد القادر، المرحلة الأولى، المرحلة الثانية، المرحلة الثالثة، المرحلة الرابعة، ابن باديس، حي EPLF، طريق ملاكو ويعتبر حي عواد بغداد (مجاط) أكبر الأحياء الشعبية.

تبويب البيانات وتحليلها وتفسيرها:

المحور الأول: البيانات العامة الخاصة بأفراد العينة:

جدول رقم (01): توزيع العينة حسب الجنس

الفئات	التكرار	النسبة المئوية

ذكر	78	% 78
أنثى	22	% 22
المجموع	100	% 100

* من خلال الجدول يتضح لنا أن ق\افئة الذكور 78 % هي النسبة المسيطرة والنسبة الأكبر التي تمثل رب الأسرة مقارنة بالإناث التي تقدر بـ 22 % زهي قليلة.

* إن ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث تعود إلى أن طبيعة المجتمع الجزائري بصفة خاصة والعربي عامة أن مسئولية الأسرة تكون عادة للذكر أي أنه مجتمع يتميز بالهيمنة الذكورية إلا في حالات خاصة كالوفاة أو الطلاق أو عدم وجود الابن الأكبر فإنها تؤول إلى المرأة، وبما أن مجتمع بحثنا ما هو إلا جزء من المجتمع الجزائري فهو يأخذ خصائص المجتمع الذي ينتمي إليه.

جدول رقم (02): توزيع السن حسب الحالة المدنية للعينة

الحالة المدنية / السن	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
40-30	06 % 15.38	21 % 53.58	09 % 23.07	03 % 07.69	39 % 100
50-41	07 % 16.28	22 % 56.41	10 % 30.67	04 % 05.13	43 % 100

51 فأكثر	01 % 05.55	13 % 72.22	03 % 16.66	02 % 11.11	18 % 100

- يوضح لنا الجدول رقم (02) أن أعلى نسبة تمثل المتزوجين وهي 72.22% وأقل نسبة هي 05.13% للأرامل،كما نلاحظ أيضا أن في سن ما بين 30-40 سنة فنسبة العزاب هي 15.38% والمتزوجين 53.85% والمطلقين 23.07% أما الأرامل فهي 07.69%، ثم يبين لنا أيضا من خلال الجدول أن في سن ما بين 41-50 سنة فان نسبة العزاب هي 16.28% أما المتزوجين تمثل 56.41% والمطلقين 30.67% أما الأرامل فهي أقل نسبة قدرت بـ 05.13% أما عن السن 51 سنة فأكثر فكانت نسبة العزاب 05.55% والمطلقين 16.66% أما الأرامل 11.11%.
- إن أغلبية المبحوثين من فئة المتزوجين و الذين لهم الأولوية و الحق في السكن الاجتماعي مقارنة بنسبة العزاب التي كانت ضعيفة إضافة إلى هذا،أن سن "30" هو بداية تكوين أسرة و يتمثل متوسط الزواج بالنسبة للذكور في المجتمع الجزائري، أما فئة المطلقين رب الأسرة، لتبقى فئة الأرامل و هي كلها من النساء أيضا يتحملن المسؤولية بعد وفاة الزوج .

جدول رقم (03): يمثل توزيع مكان الميلاد حسب المستوى التعليمي للغية:

المستوى التعليمي / مكان الميلاد	دون المستوى	الابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
ريف	06 % 24	12 % 48	04 % 16	02 % 08	01 % 04	25 % 100
قرية	04	07	03	01	02	17

	% 23.53	41.18 %	17.64 %	05.88 %	% 11.07	% 100
مدينة	02 % 03.44	21 36.20 %	12 20.68 %	15 25.86 %	08 % 13.79	58 % 100
المجموع	10 % 100	40 % 100	19 % 100	18 % 100	11 % 100	100 % 100

- عند استقطاب الجدول أعلاه يتبين لنا أن أبر نسبة قدرت بـ 48 % وهي ابتدائي، أما أصغر نسبة كانت بتمثل 03.44 % وهم دون المستوى حيث نلاحظ أن المبحوثين الذين هم مولودين بالريف فتمثل بنسبة 24 % الذين هم بدون مستوى و المتوسط بنسبة 16 % والثانوي08 %، بينما الولودين بالقرية فنسبة 23.53 %، بدون مستوى و الابتدائي 41.18 % و المتوسط 17.64 % والثانوي 05.88 % ثم الجامعي بنسبة 11.07 %، أما الذين مكان ميلادهم بالمدينة فكانت بنسبة36.20 % للابتدائي، و المتوسط 20.68 %، الثانوي25.86 % أما الجامعي13.79 % .
- يتبين لنا خلال النتائج السابقة أن أغلب المبحوثين هم من المدينة ذو مستوى ابتدائي و يطلقون على أنفسهم تسمية «**أولاد البلاد**» وذلك لوجود تصنيفات جديدة ترجع إلى مجموعة من الاعتبارات التي تميز الساكنين في المدينة منذ مدة طويلة أولئك المهاجرين البدويين و لآن هؤلاء بطبيعة الحال ذوي أصول ريفية بدوية ومدة تواجدهم بالمدينة هي التي جعلتهم يصبحون حضر .

6- الدخل الشهري: يخالف الدخل الشهري طبعا من فرد إلى أخر حيث تلاوح مابين 8000 دج إلى غاية 20000 دج كما أن هناك أيضا أشخاص لا يملكون دخل ثابت وهم ذوي المهن الحرفية أو اليدوية أو من تحصلون على أجور يومية، كما أن من خلال الميدان هناك أفراد لا يملكون دخلا أصلا .

7- العدد الإجمالي لأفراد الأسرة: يتراوح العدد الكلي لأفراد أسرة المبحوثين ما بين **3** أفراد إلى **7** أفراد مع الملاحظ أن أغلبيتهم ذات عدد كبير.

الريف: عبارة عن تجمعات سكانية مبعثرة تفصل بينها مسافة كبيرة ذو طابع فلاحي كما أنه لا يتوفر في أغلب الأحيان على أهم المرافق.

القرية: هي عبارة عن تجمعات سكانية تتوفر على أهم المرافق العامة و الخدمات التي لا يكمن أن توجد بالريف كما أن هذه التجمعات لا تفصل بينها مسافات كبيرة كما بالريف.

جدول رقم (04): يمثل موقع المنطقة السكنية السابقة:

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
المدينة	87	% 87
الضواحي	13	% 13
مكان أخر	0	% 00
المجموع	100	% 100

بين هذا الجدول مختلف المناطق السكانية التي كان يقطن بها سكان حي «**200 سكن** » وهذه المنطق وزعت : المدينة، الضواحي، مكان أخر حيث نلاحظ أن سكان المدينة يمثلون أكبر نسبة قدرت بـ 87 % حيث لاحظت أن هذه الفئة تعتبر نفسها أحسن من باقي سكان الحي القادمين من الضواحي والمفدرة نسبتها بـ 13 % وهي فليلة مقرنة بسابقتها وهم من أصول ريفية استقروا على محيط المدينة كما أننا نلاحظ أنه لا يوجد سكان قادمون من خارج مدينة «**السوقر**».

9- حجم المسكن: تبين لنا من خلال الميدان وخاصة الملاحظة المباشرة أن الحي يتضمن **5** عمارات وكل عمارة بها **20** مسكن وهي ذات أربع طوابق بالإضافة إلى الطابق الأرضي هو الخامس حيث ينقسم حجم المساكم بين «F2» و «F3» فنصف المساكن ذات حجم«F2» و النصف الأخر«F3» وحسب تصريحات أفراد عينة الدراسة

فكلا الحجمين غير مناسبين بالنسبة لعدد أفراد الأسرة الكبيرة والذي يتعدى «F3» أفراد ولعل هذا من أهم الأسباب التي تؤدي بالساكنة إلى إحداث تغيرات في المسكن حيث أن هناك فئة قليلة جدا من حجم المسكن ولائمة لعدد أفراد الأسرة.

10) جدول رقم (05): ملائمة عدد الغرف بالنسبة لأفراد الأسرة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	07	% 07
لا	93	% 93
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول يتبين ان نسبة المبحوثين والذين عدد غرفهم كاف لعدد أفراد الأسرة هي 07% وأما بالنسبة للذين عدد الغرف غير كاف بالنسبة لأفراد الأسرة هي تقدر بـ 93%.

يتبين لنا من خلال النتائج السابقة أن عدد الغرف غير كاف لأنه كما سبق الذكر هو غرفتين وقاعة ضيوف أو غرفة نوم بالإضافة إلى قاعة الضيوف بينما عدد أفراد الأسر هو من 03 أفراد فأكثر وهو قابل للزيادة مع مرور الوقت ليكون هذا أحد أسباب التعديلات التي تقوم بها الساكنة على مسكنها.

11) جدول رقم (06): توزيع مدى الحفاظ على الخدمات داخل وخارج السكن

مكان الخدمات / مدى الحفاظ عليها	داخل المسكن	خارج المسكن	المجموع
نعم	43 % 48.86	45 51.13 %	78 % 100
لا	11 %59.09	09 %40.90	22 % 100
المجموع	54 % 100	54 % 100	100 % 100

يوضح لنا الجدول رقم (11) أن أعلى نسبة هي 59.05% وأقل نسبة هي 40.90% بينما نسبة توزيع من قاموا بالمحافظة على الخدمات داخل المسكن قدرت بـ 48.86% وخارج المسكن هي 40.90%.

من خلال النتائج التي لاحظنا أنها متقاربة فالمحافظة على الخدمات خارج المسكن أكبر من عدمها وهذا يعود إلى أن مدة السكن بهذا الحي لم تتجاوز سنتين وبالتالي المدة غير كافية لإحداث تغييرات كثيرة أو إتلاف الخدمات والمرافق بالحي، كما لاحظنا أن نسبة كبيرة من الساكنة أقرت بعدم المحافظة على الخدمات داخل مساكنهم وهذا يعود إلى وجود عدد أفراد أكبر من اللازم بالإضافة إلى أن سكان هذا الحي كانوا يقطنون في أحياء قصديرية لا تتوفر على هذه الخدمات وبالتالي فعدم محافظتهم عليها أو وجودها وعدمه لا يعني لهم الكثير فهم تعودوا على نمط الحياة المزرية ويستطيعون العيش من دونها، كما أنهم قالوا بأن داخل المسكن فهم أحرار يفعلون ما يريدون.

12) جدول رقم (07): توزيع الرضا عن المسكن حسب أسباب تغيره

مكان الخدمات / مدى الحفاظ عليها	حجم المسكن	حجم الأسرة	الحرمة	المجموع
غير راض	03 %13.04	05 %21.73	05 %65.21	23 % 100
راض	37 %48.05	27 %35.06	13 %16.88	77 % 100
المجموع	40 % 100	32 %59.09	28 % 100	100 % 100

عند استنطاق الجدول السابق تقدر أعلى نسبة بـ 65.21% وأقل نسبة 13.04% بينما تتراوح النسب الأخرى لتوزيع الرضا من عدمه حسب أسباب التغيرات من 21.73% بسبب حجم الأسرة أما الحرمة قدرت النسبة بـ، 16.88% الرضا، وبسبب حجم المسكن بـ 48.05%، وحجم الأسرة قدرت النسبة بـ 35.06%.

ان النسب تبين لنا أكبر عدد من عينة الدراسة راضية عن المسكن وسبب قيامها بالتغيرات هو الحشمة والحرمة وذلك كما لاحظت من خلال الميدان ـن أبرز التغيرات في وضع الباروداج على النوافذ من أجل الحماية وأيضا على الشرفات إذا بقيت من اجل القيمة الاجتماعية "الحرمة، الحشمة" بالإضافة أن مخطط المسكن ملائم بحيث أنه يحافظ على الخصوصية وذلك لوجود قاعة الضيوف عند المدخل والمطبخ في مكان مناسب بعيد عن الأنظار ولهذا جاءت نسبة الراضين عن المسكن من حيث المخطط خاصة أكبر من غير الراضين.

13) جدول رقن (08): وجود فضاءات خاصة بالأطفال

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	42	% 42
لا	58	% 58
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول السابق يظهر لنا أن أكبر نسبة 58% أقرت بعدم توفر فضاءات خاصة بالأطفال في المقابل نسبة 42% قالت انه يوجد فضاءات للأطفال.

تبين لنا النتائج السابقة بالإضافة إلى ملاحظتي الخاصة أن الحي يتوفر على ساحة أمام هذه العمارات بها بعض الألعاب، كما هذه الفئة صرحت أنها لم تتعود على هذا النوع من

الفضاءات وبالتالي هذه الألعاب بالنسبة لهم شيء كاف لأطفالهم مقارنة بظروف أحيائهم السابقة، أما أعلى نسبة صرحت بعدم توفر هذه الفضاءات فالحي بالنسبة لهم مازال يحتاج إلى روضة، وفضاءات ترفيه وتثقيف لأطفالهم.

14) جدول رقم (09): مكان إقامة الولائم

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
المنزل	39	% 39
قيطون	41	% 41
قاعة حفلات	14	% 14
المنزل القديم "البادية"	6	6%
المجموع	100	100%

نلاحظ من خلال الجدول السابق لمكان إقامة الولائم أن أعلى نسبة هي 41% وأقل نسبة 06% بينما يظهر لنا أن النسب الباقية هي: 39% في المنزل، 14% في قاعة الحفلات. إن هذه النسب العالية والممثلة لاستعمال ما يسمى بالقيطون في الولائم وخاصة في حالة الوفاة مثلا دليل على تجسيد للأصالة والعادات وهذا بغض النظر عن حجم السكن أو الإمكانيات المادية لهم، أما أضعف نسبة تقوم بالولائم في منزل البادية وهي ذات أصول ريفية، وبالتالي فتقيم أفراحها أو غيرها مع الأهل بالريف، أما من يفضلون منازلهم ويكتفون بها مع منازل جيرانهم فصرحوا أنهم لا يملكون أهل الريف ولا يقيمون "بالقيطون"، أما من يقيمون الولائم في قاعة الحفلات فهو في حالة الأفراح ومن الملاحظ أن هذه العادة بدأت في الانتشار في السوقر ككل وليس في الحي فقط كدليل لمواكبة العصر ومن هنا يمكننا القول أن مكان إقامة الولائم يختلف باختلاف المناسبة.

15) جدول رقم (10): الحيازة القانونية

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
أيجار	17	% 17

ملكية خاصة	83	% 83
المجموع	100	% 100

يبين لنا الجدول رقم (10) أن نسبة 83% هم أصحاب ملكية أي أنهم أصحاب المسكن وهي نسبة كبيرة، وأقل نسبة هي 17% وهم المستأجرين.

إن نسبة أصحاب المسكن هي نسبة كبيرة وهذا يعود إلى حداثة الحي ولكن هذا لا يمنع أن للسكن الاجتماعي سلبيات من الناحية القانونية بحيث أن أصحاب هذا الحي إلى غاية الآن لم يحصلوا على أوراق تثبت ملكيتهم للسكن وهذا ما يدعوهم إلى القلق وعدم الاطمئنان كما أن بالإضافة إلى هذا الهاجس فهذه الوضعية لا تسمح لهم بالكراء أو البيع، وهذا كله تبينه لنا النسبة الضعيفة للمستأجرين وبالتالي كل هذا يخلق إشكالات إدارية وعقارية تعجز الدولة عن حلها.

المحور الثاني: الأسرة وعلاقتها الجوارية

16) جدول رقم (11): المساعدات المادية للأسرة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	46	% 46
لا	54	% 54
المجموع	100	% 100

عند استنطاق الجدول أعلاه، نجد نسبة 46% تتلقى مساعدات مادية بينما نسبة 54% لا توجد لديها مساعدات مادية.

إن الأفراد الذين لديهم مساعدات مادية من غير دخلهم صرحوا أنها من أبنائهم الذي يعملون خارج الولاية أو من أحد الأقارب، أما النسبة الباقية فليس لديهم من يساعدهم ماديا رغم أن القدرة الشرائية العالية مقارنة بدخلهم أحيانا لا تمكنهم من دفع الإيجار،

يضاف إلى ذلك صعوبة الحياة الحضرية وهذا ما يؤدي الى مشاكل اقتصادية تنعكس على الأسرة ووضعها داخل هذا المسكن.

17) ثمن الإيجار: هو ثابت يقدر بـ 1250دج شهريا هذا بالنسبة للذين يملكون المسكن "ملكية خاصة"، أما من يستأجرونه فتختلف نسبة الإيجار من فرد لآخر.

18) الإيجار شهري أو سنوي: كما ذكرنا الإيجار هو شهري بالنسبة لكل السكان ومنهم القليل فقط من يدفعونه سنويا وهم يحبذون ذلك من أنفسهم.

19) جدول رقم (12): ملائمة الايجار للوضعية المادية

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	94	% 94
لا	06	% 06
المجموع	100	% 100

يبين لنا الجدول السابق الذي يبين ملائمة الوضعية المادية مع الإيجار أن نسبة كبيرة مقدرة بـ 94% الإيجار مناسب لها مع وضعيتها المادية ونسبة 06% وهي قليلة الإيجار لا يناسب وضعيتها المادية.

إن مناسبة وملائمة الإيجار للوضعية المادية للساكنة سببها أن الإيجار غير مرتفع، من لا يلائمهم الإيجار فهي فئة لا تملك دخلا شهريا وأحيانا لا تتلقى مساعدات مادية وبالتالي تعجز عن دفع الإيجار الشهري.

20) جدول رقم (13): نوع علاقة الجوار وطبيعة هذه العلاقة

طبيعة الجوار / علاقة الجوار	دموية	مجاورة فقط	أخرى	المجموع
حسنة	17 %23.94	43 %60.56	11 %15.49	71 % 100
محدودة	07 %30.43	11 %47.82	05 %21.73	23 % 100

سيئة	02 % 33.73	03 %50.00	01 16.66 %	06 % 100

يبين لنا الجدول السابق أن أكبر نسبة هي 60.56% تمثل علاقة الجوار الحسنة والتي طبيعتها مجاورة فقط، وأقل نسبة هي 15.49% وهي أيضا حسنة، أما النسب الأخرى فكانت 23.94% دموية، والمحدودة نسبة الدموية هي 30.43% والمجاورة فقط 47.82% وأخرى 21.73%، بينما السيئة فوزعت كالتالي: دموية 33.73%، مجاورة فقط 50.00%، أخرى 16.66%.

تظهر لنا النسب السابقة أن علاقة المجاورة فقط تمثل أكبر النسب وأكبر قدر فيها هي علاقات حسنة وهذا يرجع إلى أن هؤلاء السكان كانوا يقطنون في نفس الحي القديم وطول المدة للمجاورة هو ما جعل طبيعة هذه العلاقات حسنة كما أنهم يعتبرون أنفسهم عائلة واحدة فالتقارب المجالي وطول مدته وطدت هذه العلاقة أضف إلى وجود جيران تربطهم علاقات دموية مما يزيد من ترابطهم، أما عن محدودية العلاقة فترجعه عينة البحث لانشغالهم بالعمل أو غيره، أما نسبة العلاقات السيئة هي ضعيفة وهذا أمر طبيعي حيث لا يوجد مجتمع إنساني يسوده التكامل كليا.

21) جدول رقم (14): أهمية الجار وعلاقتها بتبادل الزيارات

تبادل الزيارات / أهمية الجار	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
نعم	39 %50	34 %43.58	05 %06.41	78 % 100
لا	01 %04.54	02 %09.09	19 %86.36	22 % 100
المجموع	40 %100	36 %100	24 %100	100 % 100

نلاحظ في الجدول السابق أنم نسبة الذي ليس للجار أهمية بالنسبة لهم ولا توجد زيارات أبدا هي 86.36% وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بمن لديهم أهمية للجار 06.41%، أما من يقومون دائما بتبادل الزيارات فكانت النسبة 50% وأحيانا 43.58%، ومن أجابوا بلا تبادل الزيارات دائما قدرت النسبة بـ 04.54%، أحيانا 09.09%.

بينت لنا النتائج من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين جاوبوا بان لديهم أهمية بالجار حيث أن 78 من بين 100 فرد صرحوا بذلك وقدرت نسبة تبادل الزيارات الدائمة بنصف العدد وهذا أن دل على شيء إنما يدل على مدى الارتباط والود بين الجيران ومدي أهمية العلاقات الاجتماعية التي تأخذ حيزا هاما في ديننا الحنيف أما من ليس لديهم أهمية بالجار ولا يتبادلون الزيارات فيرجعون ذلك إلى أنهم يفضلون محدودية العلاقة بالإضافة إلى انشغالاتهم.

22) جدول رقم (15): التضامن بين الجيران

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	92	% 92
لا	08	% 08
المجموع	100	% 100

يظهر لنا الجدول التضامن بين الجيران أن أكبر نسبة 92%، وأقل هي 08% الذين لا يتضامنون مع جيرانهم بالحي.

توضح لنا النسب السابقة أن قيمة التضامن كبيرة جدا بين أفراد الحي وهذا أيضا يؤكد لنا نتائج الجدول السابق وذلك من خلال التضامن المتمثل في تقديم خدمات فيما بينهم فقد صرح الكثير من أفراد عينة البحث أن هذا التضامن يمكن أن يصل إلى درجة لا يمكن أن نجدها في حي آخر، أما الفئة القليلة التي صرحت بعدم وجود تضامن وهم أناس ذوي علاقات محدودة بجيرانهم.

23) جدول رقم (16): توزيع فضاءات الالتقاء حسب التردد عليها

تبادل الزيارات / أهمية الجار	يوميا	أسبوعيا	ظرفيا	المجموع
فضاءات نسوية	13 %59.09	09 %40.90	01 %4.54	29 % 100
فضاءات رجالية	41 %52.59	10 %12.82	07 %08.97	78 % 100

يوضح جدول توزيع فضاءات الالتقاء حسب وقت التردد عليها، فأكبر نسبة قدرت بـ 59.09% بالنسبة للفضاءات النسوية والتردد عليها يوميا، وأسبوعيا 40.90% وظرفيا 04.54%، أما الفضاءات الرجالية فقدرن نسبة 52.59% يوميا، وأسبوعيا 12.82% و 08.97% ظرفيا.

تؤكد لنا النتائج أن وقت الالتقاء اليومي بنسبة جيدة جدا سواء عند الرجال أو النساء وتمثلت هذه الفضاءات في المنازل عند النساء بقدر كبير، أما الرجال فيلتقون يوميا بالحديقة الموجودة في وسط الحي، بينما أسبوعيا يلتقون في المسجد، أما النساء فيلتقين في الحمام، أما ظرفيا فالفضاءات التي يترددون عليها مختلفة.

25) المحور الثالث: دور المسكن في الاندماج الساكنة بالحي

24) توفر الحي على أماكن عامة بالحي:

يتبين لنا من خلال الميدان أي تصريح العينة والملاحظة من الابتدائي، المتوسط والثانوي لكن لاحظت عدم وجود مستشفى لأن المدينة بعيدة جدا عن الحي كما أنه لا يوجد سوق لتلبية حاجيات الساكنة أما عن مركز البريد أو دار البلدية حمام ولعل هذه الفضاءات من أهم الأماكن العامة، ويمكننا إرجاع عدم وجود بعض الفضاءات إلى حداثة الحي ومع مرور الوقت يمكن أن يتوفر عليها.

25) جدول رقم (17): نمط المسكن القديم

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية

فردي	15	% 15
عمارة*	18	% 18
حوش*	67	% 67
المجموع	100	% 100

يبرز الجدول أعلاه نمط السكن القديم فنلاحظ أن أقل نسبة بـ 15%، وأعلى نسبة هي 67% نمط حوش و 18% عمارة.

من خلال النسب السابقة فان الفئة التي كانت تقطن بنمط السكن الفردي في غالبيتها محدودة العلاقات وصرحت أنها ليست متعودة على هذا النمط الجديد للمسكن، أما من كان نمط مسكنها جماعي "عمارة" فهي اجتماعية إلى حد كبير، أما أعلى نسبة فكانوا يسكنون نمط "حوش" وهي من نفس الحي لكن الظروف كانت سيئة مقارنة بالحي الجديد.

26) جدول رقم (16): وسائل النقل

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	97	% 97
لا	03	% 03
المجموع	100	% 100

هناك نسبة كبيرة جدا مقدرة بـ 97% صرحت أن هناك وسائل نقل متمثلة في "النقل الجماعي" بالإضافة إلى سيارات خاصة، لكن هناك نسبة ضعيفة 03% وهي قليلة جدا قالت أنه يجب توفر سيارات الأجرة بدلا من سيارات الأجرة الخاصة.

جدول رقم (19): مكان الحصول على المشتريات

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية

* **فردي**: لا يحتوي على فناء، وتسكنه أسرة واحدة فقط وهو أقل حجم من الحوش.
* **حوش**: يكون أوسع من السكن الفردي ويتوفر على ساحة في الوسط تسمى حوش.

في الحي	62	% 62
وسط المدينة	34	%34
حي قريب	04	% 04
المجموع	100	% 100

يبين لنا الجدول أن أعلى نسبة مقدرة بـ 62% تتحصل على مشترياتها من الحي وذلك من الدكاكين والمحلات التي تتوفر على أهم الحاجات الأساسية، بينما نسبة 34% تتحصل على مشترياتها من وسط المدينة وذلك لأنها هي من تحب ذلك وأن لها أماكن خاصة تقتني منها مشترياتها لأنها تعودت على ذلك، وأقل نسبة مقدرة بـ 4% وهي ضعيفة تتحصل على مشترياتها من الحي القريب وذلك بسبب أنها لا تعجبها البضائع أو السلع الموجودة بمحلات الحي.

الجدول رقم (20): أيهم أفضل الحي القديم أو الجديد؟

الفئات	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
القديم	32	% 32
الجديد	68	% 68
المجموع	100	% 100

نلاحظ أن أعلى نسبة مقدرة بـ 68% وهي عالية وتمثل الذين يفضلون الحي الجديد ويرجعون هذا إلى أن هذا الحي مجهز بكل ما يحتاجونه مقارنة بالظروف السيئة التي كانوا يعيشونها في الحي السابق كما أن يقطنون مع نفس الجيران القدامى، زد على هذا توفر أغلب المرافق الضرورية بالإضافة للنقل ولكن هناك فئة مثلت نسبة 32% وهي نسبة لا يستهان بها وقد بررت هذا الاختيار بأن حنينها إلى الحي السابق لأنها ولدت وترعرعت به وبالتالي من الصعب أن تنسى ذلك بالإضافة إلى أنهم من الفئة الذين لم يعتادوا على المسكن الجماعي وبذلك فهم يجدون بعض الصعوبة في التأقلم.

جدول رقم (21): الإحساس بالانتماء إلى الحي الجديد

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	73	% 73
لا	27	% 27
المجموع	100	% 100

هناك نسبة كبيرة مقدرة بـ 73% من الذين يحسون أنهم ينتمون إلى الحي الجديد وذلك كما ذكرنا سالفا أن علاقتهم مع جيرانهم مع نوفر مرافق للالتقاء وبالتالي لا يحسون بأي نوع من الاغتراب، وفي المقابل 27% لا يحسون بالانتماء إلى هذا الحي لأنهم اعتادوا على نمط حياة معين ويعتبرون أن هنا مسألة وقت ليس إلا.

جدول رقم (22): تغيير المسكن

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	16	% 16
لا	84	% 84
المجموع	100	% 100

من خلال الجدول رقم "22" أن أقل نسبة تمثل 16% تحبذ تغيير المسكن وذلك لأن النمط الاجتماعي لا يتلاءم معها وتريد أن تسكن في مسكن فردي، بحيث أنها لا تحس بكامل حريتها في هذا النمط من البناء، أما أعلى نسبة قدرت بـ 84% لا تريد تغيير المسكن وذلك حسب قولها أن مسكن في مثل هذا الشكل كان حلم لطالما رغبت في تحقيقه وفرصة لا يمكن تعويضها وبالتالي لا تطمح في تغييره بل على العكس من ذلك فهي صرحت أنها في وضع يناسبها وأنها أحسن من غيرها بكثير.

صرح أغلب المبحوثين عن رأيهم في الحي القديم أنه ورغم الظروف القاسية "أحياء قصديرية" لكنهم عاشوا وكأنهم عائلة وهذه النسبة قدرت بـ 73% والباقي قالوا أنهم لا يجدون أي فرق.

قالت نسبة كبيرة مقدرة بـ 65% أن الحي الجديد لهم فرصة رائعة لا يمكن تحدث ذلك لتوفره على أغلب ما يحتاجونه هذا من الجانب الفيزيقي، أما الجانب الاجتماعي فأيضا بقي كما هو فقد نقلت الأحياء القديمة كما كانت عليه من قبل وأنه لا يوجد أي نقص يمكن أن يطرحوه، أما نسبة ضعيفة صرحت بأنها حقيقة أن الحي لا ينقصه من الضروريات وأنهم يحتاجون إلى الوقت حتى يندمجوا اجتماعيا للحي الجديد ويروا ذلك بأنهم مشغولون جدا بأعمالهم وأنهم من حين إلى آخر يزورون الحي القديم.

الاستنتاج العام

يظهر لنا اختلاف تعاريف المدينة سواء إحصائيا أو تاريخيا أو اجتماعيا ...الخ، مدى أهميتها من جهة أخرى التي تحدث في إطارها المكون من فضاءات مختلفة عامة كانت أو خاصة، والناتجة عن تفاعل ساكنتها مع هذه الفضاءات، ليبرز المسكن كأهم فضاءات الوسط الحضري فهو يمثل المنطلق ونقطة البداية للفرد بما يحمله من تمثلات وتصورات يطمح هذا الفرد لتجسيدها قدر المستطاع، فالأسرة وباعتبارها كوحدة أساسية والنواة الأولى في تكوين أي مجتمع من المجتمعات يجب أن نوفر لها في فضائها الخاص عدة عوامل حتى نتجنب الكثير من الظواهر السابقة الذكر، والجزائر كغيرها من المجتمعات تسعى إلى هذا الهدف، فالمتجول عبر أحياء أي مدينة من مدننا، يلاحظ وللولهة الأولى مدى التحولات التي تجريها الساكنة على العمارات سواء "مرفولوجيا" أو حتى في داخل المسكن وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم الرضا الكامل على هذا الفضاء وذلك لعدم استجابته لحاجيات هذه الأسر لتعبر من خلال هذه التحولات عن خصوصيتها الاجتماعية والثقافية التي تجاهلتها الجهات المسئولة لعدة أسباب، فبالإضافة إلى ضيق المسكن وعدم تسوية وضعيته بصفة عامة والتي تدعوا إلى عدم الاطمئنان

والاستقرار وحتى بعض النظر عن الإمكانيات الاقتصادية للسكانية هناك جانب اجتماعي مهم إذا توفر فإنه يساهم بصفة كبيرة في اندماج الفرد الاجتماعي بالوسط الحضاري وهوا العلاقات الاجتماعية متمثلة في علاقات الجيرة التي تنتقل ضمنيا من حي إلى أخر في حالة انتقال نفس الساكنة من الحي القديم إلى الحي الجديد فيمكن أن تتطور هذه العلاقات لتصبح علاقات صداقة أو قرابة في كثر من الأحيان، وبالتالي يمكننا القوا انه إذا أردنا أن نحقق اندماج اجتماعي للفرد في الوسط الحضري علينا أن نهتم بالمسكن لأنه نقطة البداية وذالك من خلال توفير المساحة والحجم الكافي للأسرة مع تسوية وضعيته عموما وهذا مع مراعاة الخصوصية الثقافية و لاجتماعية لهذه الأسرة حتى لا تضطر إلى إجراء أي تحويل أو تغير هذا الفضاء لنتفادى بذلك تشويه العمارات وبتالي تشويه المدينة، محققين بذالك دور المسكن كأهم فضاء يساعد الساكنة على التكيف بالوسطا الحضاري لإحداث اندماج اجتماعي لهذا الفرد، فالاهتمام بالمسكن هو اهتمام بالفرد في حد ذاته، فتطور المجتمع لا يتحقق إلا بتطور وتنمية الأفراد.

تمهيد الفصل:

يظهر جليا العلاقة التي تربط الأسرة بفضائها السكني حيث أن العائلة الجزائرية وبحكم التغيرات التي مرت بها أثرت في علاقتها مع فضائها، فمن اعتباره مجرد مأوى يحمي من البرد والحر، ويجمع أفراد الأسرة، ويحفظ العلاقات الاجتماعية التي جعله أداة تكيف ومتنفس بفعل الممارسات داخله من تعديلات وظيفية، إضافة إلى دور الدولة من خلال سلسلة القرارات، من اسكن الأسر في بنايات وعمارات، مما اضطر الأسرة إلى البحث عن ما يناسبها، سواء بالهجرة أو الانتقال من سكن إلى آخر، متجاهلة العلاقات الاجتماعية، والعائلة الكبيرة، التي تفككت وتقلصت بفعل تحسن مكانة المرأة وارتفاع مستواها التعليمي، وخروج بعضهم إلى العمل مما أثر في نسبة الخصوبة، نتيجة تأخر سن الزواج، لتصبح العائلة الممتدة عائلة نووية متسمة بخاصية الفردانية، من خلال السكن الوظيفي النموذجي الذي تحققه الأسرة بتسخير إمكانياتها ومبرراتها كالملكية وغيرها.

I- أنماط الآسرة

I-1 الأسرة الممتدة: هي الجماعة التي تتكون من عدد من الآسرة المرتبطة التي تقيم في السكن واحدة وهي تختلف كثيرا عن الأسرة المركبة ونظرا لان اللغة العربية تستخدم مصطلح "الآسرة" لتشير بها إلى الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادها الغير متزوجين الذين يقيمون معا في مسكن واحد في نفس الوقت الذي تطلق فيه مصطلح العائلة لتشير إلى الأسرة الممتدة وقد تأثرت الآسرة بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية[1].

I-2 الآسرة النواة: ظلت النواة ظلت مركزا التناسل ومصدر الرعاية الأولية المباشرة وع كل النتائج التي طرحها التغير وخاصة في مجال الاتجاه نحو الفردية أو العزلة القرايبة ولا نزال الفرد يمر من خلال حياته بنمطين من مختلفين من الآسرة النواة فهو يولد في أسرة مكونة من لديه و أخوته ومنه تسمى "الأسرة التوجيه" وعندما يتزوج الفرد ويترك أسترته يخلق لنفسه "أسرة نواة" تتكون منه ومن زوجته وأطفاله وتسمى حينئذ "أسرة إنجاب" وبالرغم من صغر حجم الآسرة فهي أقوى نظم المجتمع فهي أقوى نظم المجتمع فهي النظام الذي عن طريقة نكتسب اتسانيتنا كما انه لايوجد لصياغة بني الإنسانية سوى تنشئتهم في الأسرة[2].

II-1 خصائص الآسرة الحضرية: هي نمط جديد من الأسرة يميزها نوع من الحرية نتيجة لمختلف التغيرات الطارئة على مستوى جميع مجالات الحياة لنجد قول السلطة الأبوية من سلطة تسليط إلى حرية تحولت من مجرد اله الإنجاب البشرية وكدا اهتمام بالإهمال المنزلية إلى فرد له الحق في التعليم حيث أنها منحت الاستقلالية والعمل والإدارة التي حلت محلها بالإضافة إلى أهم هذه الخصائص التي تميز الآسرة الحضرية

---

(1) سهير أحمد سعيد معوض وآخرون، علم الاجتماع الأسري، مركز التنمية الأسرية، الرياض، ط9، 2009، ص: 13.

(2) دحماني سليمان، ظاهرة التغيير في الأسرة الجزائرية، العلاقات، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الأنتربولوجيا، تلمسان، 2005-2006، ص: 13.

هي النزعة الفردية[1] Individualisme بالإضافة إلى خصائص أخري تتسم بها الأسرة الحضرية.

*أصبحت الآسرة الحديثة صغيرة العدد ومحدودة النطاق "أسرة نووية".

* سيادة الاتجاهات الديمقراطية فكان من نتيجة دلك تحقيق قدر من المساواة وتكافؤ الفرض وانتشار التعليم العام فتعلمت البنت ونالت قسطا من الثقافة وشعرت بحريتها الفكرية كما أصبحت النزعة الديمقراطية مسيطرة على مناقشات الأسرة وأصبحت الصراحة والتفاهم الواضح هما العاملان المسيطر أن مختلف الاتجاهات في محيطها العناية بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال الاحتياجات الضرورية[2].

2-II خصائص الآسرة الجزائرية:

لقد ارتبط ظهور الأسرة الحديثة بالوضع الجديد الذي عرفته الجزائر المستقلة مرحلة مابعد الاستعمار حيث أن التقييد الذي شهدته الآسرة الجزائرية راجع إلى عدة عوامل نذكر منه الاستعمار الذي عمل جاهدا القضاء عليها وتفنينها لأنها تعبر عن تضامن ووحدة المجتمع الجزائرية لقد تأخرت أخد الأسرة الزوجية الحديثة في التحرر من تلك السمات التي عرفت في الآسرة الممتدة فهدا بتغير في توزيع الأدوار والمركز بالنسبة الافرادها آدا أصبحت تعرف نمطا جديد اله مظاهر عديد ة ومن الخصائص ما يلي:

1) انسحاب النمط الأسري الجديد من حقل العائلة المتسعة.
2) الانتقال نحو بيت عائلة غير موضحة بعد ولكنها ليست عائلة زوجية.
3) الاحتفاظ بالانعكاسات الديمقراطية العادية المرتكزة على كثرة الإنجاب.
4) تحرر علاقة القرابة من الأجيال.

* كما أن الانتقال من نمط العائلة التقليدية إلى الأسرة الحديثة لم يتغير أبدا من مركز الأب الجزائرية آدا أم مركزيته زادت في النمط الجديد وبقي دورة ومركز مهيمنا أما

[1] بن قطب عائشة، التحضر وتغير الأسرة، بناء الأسرة الجزائرية، ديوان المطبوعات، [د.ط]، الجزائر، 1984، ص: 34.

[2] محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم الناصر، علم الاجتماع العائلي: في دراسة تغيرات الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، [د.ط]، القاهرة، 2003، ص: 22.

فيما يخص دورة الاقتصادي فقد أصبح اقل أهمية عما كان غليه في الآسرة التقليدية خاصة بعد خروج المرآة للعمل الذي توسعت إثارة إلى جانب التنشئة الاجتماعية الأبناء حيث أصبحت الأم تترك أبنائها المؤسسات أخري كدور الحضانة أو عند احد الأقارب مثلا[1].

III- الأسرة وفضائها السكني وتمثيلاته:

يقصد بالفضاء السكني عموما المسكن الذي هو عبارة عن جود مادي إضافة إلى انه يخدم متطلبات الحياة اليومية للسكان كما انه أداة تعبر عن الحياة الاجتماعية حيث يري الاتربولوجية انه أنتاج جماعي وجزء من الحياة الاجتماعية من خلال تغيره عن المجتمع فالعلاقة مع الفضاء التي تحافظ على خصوصية الهويات الفضاء المادي يعبر عن الفضاء اجتماعي فشكله وتربية يفسر هوية الساكن قبل كل شيء من خلال العلاقة الموجودة بين المعايير والفضاء وفي شكل تنظيمي توظيف من طرف السكان النتيجة لتمثلانهم وخيالهم للفضاء فيناء ويعكس قيمهم باعتبار التمثلاj هي الممارسات والتصرفات داخل المسكن كما عرفها Abric مجموعة منتظمة من أراء والمعتقدات المعلومات المعارف وأكد Jayoc "أنها تتكون انطلاقا من الحوار أو برنامج تحركي كالصفر التجارة وغيرها". كما اعتبرها بعض العلماء أنها عملية مستمرة في التغير يكتسبها الفرد من خلال الحياة اليومية فيتظاهر تصورات وتختلف أخري من جراء التفاعل بين الجماعات والأفراد كم عبر عن Seprered:" كونها تظهر على شكلين وهما:

1- منها ما ينقل بسرعة من جيل إلى جيل أخر وهذا مايسمي التقاليد.

2- يوجد تقاليد عمرية تنشر لذي الأفراد تنقل عن طريق الاحتكاك وهذا ماسماه بالموضة".

(1) Hadjidj. E, urbanification et appariation de l’espace, thèse de Doctorat d’état de Sociologie, Tom II, Université d’Oran, 2001, P403.

فأن مجموعة التصورات سواء الباقية أو التي تزول بسرعة تكون معرفته الفرد أم للوسط الاجتماعي تأثير كبير في بنائها وتجسيدها من خلال الممارسات داخل الفضاء السكني[1].

VI- الرضا عن المسكن: كانت أكثر الآسرة الحضرية العربية مقتنعة وأرضية عن الإقامة في الأحياء وفي المساكن التي تشغلها غير انأ اليوم نجد أسرة كثيرة وخاصة التنمية إلى الفئة الوسطى تطمح إلى الأفضال وترغب في تغير مسكنها التناسب مع الوضع الاقتصادية والاجتماعي الجديد فعندما رضي الساكنة يكون الأسباب الآتية صغر حجم المسكن دون المستوى المطلوب وموقع المسكن.....الخ.

* الرضي عن المسكنة وعدمه يتناسب مع جملة أمور منها:

1. موقعها المسكن ومستوى الحي الذي يوجد فيه.
2. ملكية المسكن أو عدمها.
3. موقع حاله تجهيز المسكن ومستواه.
4. حجم المسكن.
5. **علاقات الجوار:** التي في غالب الأحيان تكون علاقات قرابة بحيث يفضل الساكنة إن يتنقلون إلى نفس الحي وحتى نفس العمارة حتى تبقي هذه العلاقات وطيدة كما كانت عليه في الحي القديم لأنها بالنسبة لهده الأسرة أهم من المسكن في حذ انه فهي تغير عن مدى تماسك وترابط هذه الآسرة في كل الأحوال كما أن معظم الساكنة والذين تربطهم علاقات جوارية وخاصة التي لها فترة من الزمن فأنهم أيضا يحبذون لو تبقي على ماكانت عليه في الحي القديم وهذا إلا يكون إلا بإسكانهم في نفس الحي بالقرب من بعضهم فقرب المسافة يعكس قرب العلاقة جواريه آو حتى قرابية في نفس الوقت[1].

V- مساوي السكن الجماعي العمارة: يطرح هذا النوع من السكنات مشاكل وظواهر كانت غريبة عن مجتمعنا يري مايول Mayol انه ضمن الموقع الحضرية أين توجد به

---

[1] عبد القادر القصير: أحياء الصفيح، بيروت، دار النهضة، 1993، ص 17.

[1] عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1999، ص: 179.

عدة عائلات ذات ثقافات مختلفة ونظرا التقاسم نفس المجال السكني أدى إلى بروز مواقف وتصرفات في السكنات الجماعية تكون فيها اللقاءات والاتصالات مرغمة نوعا ما يدافع المدخل المشترك بين السكان[2]، ففي غالب الأحيان لا يكون للمستخدمين لهذه السكنات الجماعية الحرية في اختيار إقامتهم ولا حتى جيرانهم، ففي استقرارهم في هذا النوع من السكنات يكون حسب المعايير الإجراءات الإدارية، ونظر للبحث والانتظار المضني للحصول على المسكن من طرف الأشخاص كيف لهم أن يختاروا جيرانهم، فما عليهم سوى محاولة التأقلم في المسكن الجديد، فعدم التوفيق بين محيط المرغوب فيه والمحيط المحتم من المؤكد يبعث في نفوسهم نوعا ما من عدم الرضا الذي يظهر من خلال بعض السلوكات التي من شأنها أن تضيف شعورا بسوء العيش على مستوى السكنات الجماعية[3].

أن هذا النمط من السكنات يشكل صعوبة كبيرة للسكان وذلك نظرا لطبيعة السكن الجماعي، وبسب كثافة سكانه واكتظاظ مما يؤدي إلى غياب الهدوء على مستوى الرواق المشترك أو على مستوى الحي[4]، ولهذا السبب كثيرا ما تسوء العلاقة بين الجيران سواء بين النساء عند قيامهم بأشغال المنزل آو في بين الأطفال عند اللعب.

أن المشكل اكبر مشكل تعاني منه هذه السكنات هو الإزعاج وعدما توفر أسباب الراحة والنوم وهذا لانعدام الهدوء واكتظاظ هذه السكنات[1] بالسكان مع وجود التداخل والضيق، إن هذا التداخل يجعل الأصوات الصادرة عن بكاء الأطفال وصراخهم، الأجهزة المنزلية، القيام بالإشغال داخل المنازل تسمع وكأنها داخل منزلك.

هذا فضلا عن الصراع والتنافس حول الحصول على الماء الذي يشكل بؤرة الخلافات في كل العمارات، وهذا نظرا العدم وصوله إلى الطوابق العليا[2]. كما أن السمة الغالبة

---

(2) Mayol (P), Radiographie des banlieues, Esprit n°184, 1992

(3) Mubert « Cukrowing », Choisir ses voisins, Université de Lille I, domaine universitaire, 1993.

(4) Margarèthe Hayer, Le rapport de voisinage dans les immeubles divisés par appartement de Paris, 1992.

(1) عبد الحميد الدليمي، المرجع السابق، ص: 33.

(2) عبد الحميد الدليمي، المرجع السابق، ص: 34.

لهذه السكنات هي انعدام النظافة، فكل سكان العمارة يتملصون من أدوارهم في تهيئة المحيط أو العمارة الساكنين بها، وعدم إبداء أي اهتمام لتنظيف محيطهم هذا وتهيئته.

إن هذه السكنات تضم مختلف الشرائح اجتماعيا وثقافيا وحتى عرقيا، مما يقلل من فرص التلاحم والانسجام وهو يساهم في تباعدهم، فهناك من يرفض إقامة أي علاقة مع الآخرين لتجنب المشاكل والمحافظة على الهدوء والسكينة والاستقلالية وهو ما يشكل نمطا انعزاليا، حيث يري Mohamed musette في هدا الصدد أن السكان يبررون تصرفهم هذا على أساس أن هناك نوع من الجهوية بين الجيران أو اختلاف الثقافات والقيم، وان من هذا النوع من الهندسة المعمارية تخلق علاقات تنازع والتي بدورها تؤثر على علاقات العائلات، وتظهر نوعا من التنافس[3].

أن السكنات الجماعية تعاني أيضا من مشكل نقص التجهيزات كحدائق اللعب الأطفال والأندية للشبان والإمكان المخصصة المسنين بالإضافة إلى المرافق التربوية الثقافية كالجمعيات.... أن معظم المجتمعات الحديثة تعاني من نقص في توفير هذه التجهيزات والمرافق[4].

إن عدم وجود أماكن للاجتماعات واللقاءات، يؤدي هذا النقص إلى ضعف نفسي والعور بالعزلة والتنافر والتباعد الاجتماعي[1]، مما يضطر سكان هذه العمارات إلى: إما البقاء في الشقة أو التنقل خارج الحي لقضاء أوقاتهم مما يقلل فرص الالتقاء وبالتالي عدم وجود أي نوع من العلاقات، مما يجعل هذه السكنات مجرد تجمع سكني أو مقر لمبيت الأشخاص.

---

(3) Musette Mohamed Said, Essai d'analyse de l'urbanisation Algérienne de l'espace Algéroise, mémoire D.E.U.A, institut des sciences sociales, 1983, P 225.

(4) Farouk Ben Atia, Alger agrégat ou cité complexe graphique, SNED, Reghaia, P77

(1) حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة القاهرة، [د.ط]، 2003، ص: 45.

إن هذه السكنات لم تراعى فيها الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، فالجزائر إحدى الدول التي انتهجت الإستراتيجية المتبعة لبناء مساكن جماعية ... دون الاهتمام بتجهيزها بمرافق ضرورية، والتي تعمل على خلق علاقات اجتماعية بين المستهلكين لهذه السكنات، وبالتالي فالمقيمين على هذه المشاريع السكنية مطالبين بمراعاة الخصائص الاجتماعية والثقافية للعائلة الجزائرية من أجل توفير محيط مريح وقابل للاستعمال، وفي كل الأوقات ونوفره على المعطيات والهياكل التي يحتاجها السكان في توطيد علاقاتهم ببعضهم البعض كون هذه السكنات أصبحت مسرحا حقيقيا لعدة أمراض اجتماعية كالانحلال الخلقي، الجنوح، انتهاك أملاك الغير، التعرض للأشخاص الغرباء الحديثي السكن في هذه الأحياء، الإزعاج، الانتهاك للحرمات الساكنين بهذه السكنات إلى غير ذلك من المشاكل التي تعانيها[2].

IV- العوائق الاجتماعية والثقافية التي تعترض سكان العمارات الجديدة:

1-IV مدى تجاوب العمارات الجديدة مع ثقافة الأسر الجزائرية:

المتجول في مختلف أحياء السكن الجماعي الجديد، يلاحظ تغييرا في الكثير من أجزاء العمارة وخاصة الشرفات والفتحات حيث أغلقت معظمها لأنها تسمح للمارة أو جيران العمارة المقابلة أن ترى ما تفعله الأسر الأخرى داخل المسكن لهذا السبب فان العمارة الممثلة لأفكار تختلف تماما عن أفكارنا، أهملت أحد أسس الثقافة العربية وهو "الحرمة" حيث يجب على المسكن أن يحافظ على النساء من أعين الناس، بالمقابل يجب

[2] عبد الحميد دليمي، المرجع السابق، ص: 35.

أن يسمح لهم بمشاهدة ما يجري بالخارج دون أن يرهن أحد، ومن التعارف عليه توزيع الأسرة الجزائرية الغرف على أعضائها حسب الجنس، غرفة للذكور وأخرى للإناث، تفترض هذه القاعدة الأساسية أن المساكن ذات ثلاثة غرف، لا تستجيب أبدا لثقافة العائلة الجزائرية، ومن المعروف أن الأسرة الجزائرية تخزن مواد غذائية "الكسكسي، الدقيق، الزيت ...الخ" لتستعمل في فصل الشتاء والشدة وهذا يتطلب ركنا وفضاء خاصا يحتاج إلى دراسة تقنية وكيماوية غير أن هذه الوظيفة ذات الأهمية الكبيرة لا نجدها في العمارات الجديدة، كل هذه المؤشرات مجتمعة لبث دورا هاما في تغيير حياة وسلوكات أفراد الأسر داخل السكن، حيث يلجأ البعض إلى الامتداد على حساب مساحات أخرى ذات وظيفة مهمة وتستعمل الشرفات كمطبخ أو كمكان يوضع فيه الأثاث المنزلي، مما سبق نستخلص أن هذا النوع من العمارات صمم بطريقة تختلف كل الاختلاف مع المكونات الثقافية والاجتماعية الديمغرافية والدينية والاقتصادية للأسر الجزائرية[1].

يرجع صغر وضيق البنايات الجديدة بالدرجة الأولى إلى خزينة الدولة باتت غير قادرة على تمويل المشاريع الضخمة التي تحتوي على العمارات العالية والفاخرة وذات غرف واسعة[2].

المعايير العالمية لاستعمال الغرف من قبل الأفراد:

نسبة الأفراد في استعمال الغرفة الواحدة	المعايير
من 0.1 إلى 0.7	كثافة السكن الضعيف
من 01 إلى 01.1	عادية
من 01.90 إلى 02	اكتظاظ مقبول
من 02.30 إلى 03.30	اكتظاظ

[1] عبد المجيد دليمي، المرجع السابق، من ص 13 إلى ص 15.
[2] عبد المجيد دليمي، المرجع السابق، من ص 13 إلى ص 15.

من 03.40 إلى 15	اكتظاظ غير مقبول

المصدر: المؤتمر العالمي للسكن والإسكان كندا سنة 1996[1].

2-IV مدى استجابة المساكن لشروط الراحة والرفاهية:

راحة الإنسان في حاجة درجة حرارة معينة تختلف حسب الفصول وحسب فئات السن إلى ماء ساخن دائم في حاجة إلى بيت الراحة، إلى حمام والى التدفئة والى المصعد إلى التهوية، في حاجة إلى تجهيزات صحية ضرورية، وتبين من دراسة الكثير من الأحياء أن العمارات كثيرة تفتقر إلى التجهيزات[2].

3-IV عدم تجاوب الإطار المبني مع كيفية حياة الأسر:

تتغير الأنماط والأشكال والبنى حسب الفئات المهنية والاجتماعية المختلفة، فانجاز المساكن لعدد كبير من السكان عن طريق البناء في الارتفاع في شكل بناء جاهز يهدف إلى ثمن كراء معقولة أصبحت تتعارض مع المحيط الاجتماعي للسكان عن طريق الإسكان، كان من المفروض على المسكن أن يكون منسجما مع المحتوى "العائلات وطريقة الحياة" مع هذا وجدنا في الكثير من العمارات ما يفسر عدم تجاوب الإطار المبني مع كيفية حياة الأسر، فنظرا لضيق الغرف وعدم اتساعها لوظائف جديدة، أصبح المطبخ يقوم بعدد من الوظائف وهي كالتالي:

غرفة للنوم، مكان للدراسة، مكان للاستحمام، مكان لغسل الملابس، غرفة التجمع.

مدخل العمارة: يستعمل في كثير من الأحيان كمكان يتجمع فيه الأطفال وغيرهما من المآرب الأخرى.

السلالم: من شدة الضيق يدفع بعض الأولياء لأبنائهم إلى الخروج للشارع فيتخذون السلالم كمكان للجلوس والتسلية.

فهذا هو حال عماراتنا منذ بداية اعتماد الدولة علة هذا النوع من المساكن، فالمتجول في شوارعنا والمتمعن في هذه الأحياء "العمارات" سواء من المظهر الخارجي أو في

---

(1) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، [د.ط]، بيروت، 2009، ص 55.

(2) شادي علي قناوي، سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع، دار قباء للطباعة، [د.ط]، القاهرة، 2000، من ص 30 إلى ص 31.

الداخل فان أول الملاحظات تلك التغيرات المختلفة وكأنها حتمية لابد منها لنستنتج أنها انعكاس لعدم تجاوب هذا الجانب المادي والمتمثل في المسكن مع أهم جانب ألا وهو الاجتماعي الثقافي بالنسبة للساكنة[1].

IIV- إعادة تهيئة الفضاء لسكان:

إن إعادة تهيئة السكان، مرتبط بتصورات السكان في محاولة تعويض التجهيزات الناقصة، والتخفيف من حدة الضيق حسب إمكانياته، إنطاقا إحتياجته، حيث يرجع بعض الدارسين إلى أن للطبيعة القانونية دور في إحداث أو عدم إحداث تغيرات داخل المسكن إضافة إلى التركيبة البنيوية للأسرة وحجمها وعلاقتها بشكل الفضاء، ومن الدراسات ما أشرت إلى أن الأسر التي تعاني ضيق المسكن تحدث تغيرات داخل فضائها، بهدف إضافة غرفة ولو على التجهيزات الضرورية كالحمام، ومن هذا المنطلق طرحت الدارسة نوعان من التدخلات لإعادة تهيئة الفضاء السكني وهما: التعديلات التي مست تحسين حالة السكن، بترميمه وصيانته، مع إضافة بعض التجهيزات الضرورية داخله، دون مس تركيبته، إضافة إلى التغيرات التي مست تركيبة فحسب رؤية Bouchanine "إن التحولات داخل المسكن ناتجة أما عن توسعية أو حمايته باستخدام الفضاء، فالتغير يهدف أيضا إلى حماية العلاقات العائلية وحفظ أمنها، هو ناتج عن عدم التأقلم مع الفضاء"[1].

ونوهت الدارسة إلى اختلاف الموجود بين المهندس المعماري الذي صمم الفضاءات بطابعها الأوروبي، وبين الساكن الجزائري بهويته وتصوراته... فقد لوحظ من خلال تموقع "الحمام" "والمرحاض" أمام الباب الخارجي إضافة إلى كبر "النوافذ" وبعض النوم، فمن هنا ظهرات فكرة التغير لا نشاء عمران يحمل مختلف الثمثلاث، ونموذج مسبط يظهر بعض الأسرة، تغير المراحيض آدا استبدلت علوية بأخرى سفلية لأنها بالنسبة إليهم مريحة وسهلة لعلمية النظافة وأسرا قامت بابا للصالة وأحدثت تغير

---

[1] رجاء مكي طيارة، مقارنة نفس اجتماعية للمجال السكني: دراسة ميدانية للمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1995، ص 16.

[1] Bouchanine, François Navez, Habiter la ville Marocaine, Najah Eljadida, Casablanca, 1997, P131.

على حجم النوافذ، يهدف منع نظر الغريب إلى حرمة المسكن على تنظيم وتهيئة الفضاء السكني، للحفاظ على مكانة المرأة، لذا تشرك مفاهيم في تنمية الاستعدات الطبيعة والخلقية منها "العيب، الحرمة، الحشمة" تدخل في زاوية القيم المؤسسة للتنشئة الاجتماعية، ومثال ذلك تنظيم المسكن القبائلي، يكون بطريقة لا تعيق الحياة والأهل، وذلك باحترام قيمة العتبة وكذلك نموذج البيت المزابي، بالإضافة إلى النمط الصحراوي الخاص بمنطقة الحبوب، وفقا للعادات والتقاليد والمناخ ...الخ.

رغم التطور والتكنولوجيا التي أثرت في كل مجالات حيتانا حتى على إطار المبنى والمثمتلة في مواد البناء مثلا أو الأشكال الهندسية المختلفة والتي تعبر عن العصر الحديث، فهل هذه الإمكانيات أو الوسائل الحديثة تتلاءم مع ثقافة المجتمع وخصوصيته الاجتماعية؟ فالإجابة عن هذا الأشكال يمكنا أن نستخلصها من خلال ما نجده من تغيرات مورفولوجية وحتى داخلية على المساكن "ذات النمط الاجتماعي" والذي يعكس لنا في اغلب الأحيان عدم مراعاة الدولة والمسؤولين في قطاع السكن لهذا المسالة الهامة وهي الجانب الاجتماعي من المسكن وذلك بإشراك عالم الاجتماع "علم الاجتماع الحضري" بوجه الخصوص في عمليات بناء المشاريع وحتى إلى آخر مرحلة والمتمثلة في إسكان الإفراد في هذه الأحياء كل مشكلة الأحياء القصديرية وغيرها والدخول بذلك في مشاكل اجتماعية لاحصرلها.

خلاصة الفصل:

إن مخططات العمارات الجديدة لا تتوافق مع نمط الحياة للأسر الجزائرية، وقد تكون وظيفية في مجتمعات أخري أين يستعمل الإنسان المسكن لساعات محدودة في اليوم، يختلف هذا في مجتمع تركيباته العقائدية والديموغرافية والعادات مع مجتمع أين مواد البناء والتقنيات وشكل المبنى تصبح ثانوية أمام أولوية العوامل الثقافية والاجتماعية، وفي ظل مقاومة الأسر للسكن الاجتماعي مع البحث عن فضاء أوسع حتى لا تضطر لمغادرة المسكن الأصلي من خلال اتخاذ سقف العمارة موضعا للبناء أو استعمال "الأقبية" حيث أن التغيرات والتحولات التي تطرأ على الواجهة العمرانية للمدينة، إلا أن هذه الممارسات لا زالت قائمة بالرغم مما يسجل على مستوى العدالة، فان تعقد الإجراءات على مستواها يجعل الساكين لا يؤمنون بجدواها في الحد من انتشار الممارسة، الأمر الذي يضاعف من سرعتها في الحظيرة السكينة ككل، وتأثيرها السلبي على واجهات العمارات وعلى بنتيها كذلك، فالأسرة تصبو إلى سكن نموذجي، مما

يجعلها تخالف وتخلق مشاكل وقضايا أصبحت مودعة في المحاكم ومعلقة، مما يساهم في انتشار الظاهرة.

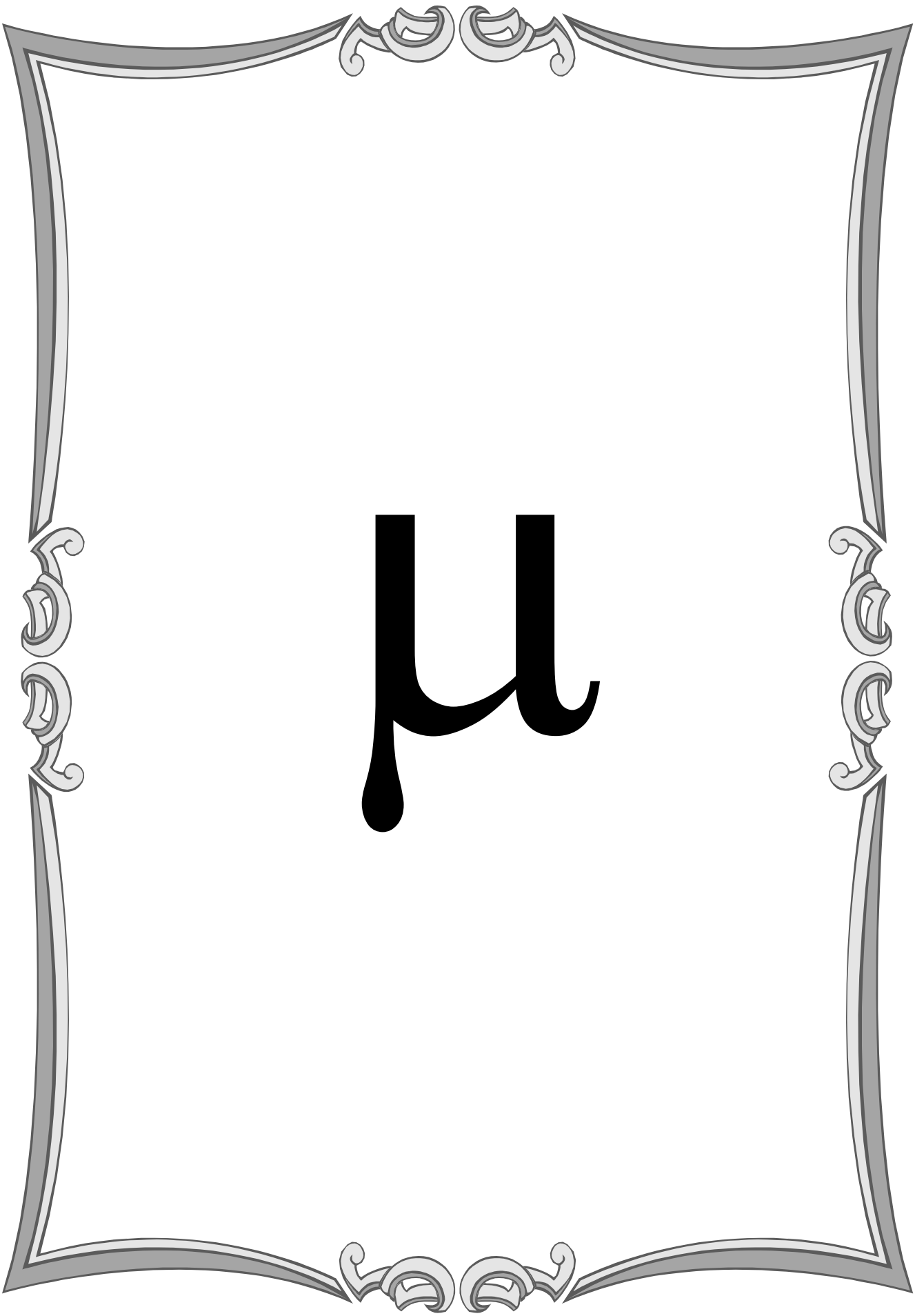

الفصل التمهيدي
الاقتراب المنهجي

الفصل الأول

المسكن الحضري ومشكة الاسكان

الفصل الثاني

الأسرة وفضاؤها السكني

الفصل الثالث

عرض البيانات الميدانية وتحليلها

خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الفهرس

اللغة العربية:

أ- الكتب

1-السيد حسني، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1993.

2-السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري مشكلات وتطبيقات: بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة، [د.ط]، الإسكندرية، 2011.

3-السيد فهمي علي، علم النفس البيئي، الازدحام والسكن والسكان، دار الجامعة الجديد، [د.ط]، 2009.

4-أنتوني غدنز، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، المنظمة العربية للترجمة، -ط4-، بيروت، 2005.

5-بن قطب عائشة، التحضر وتغير الأسرة: بناء الأسرة الجزائرية، ديوان المطبوعات، [د.ط]، 1984.

6-جاكلين بوجوفاريني، ترجمة حليمي عبد القادر، الجغرافية الحضرية، ديوان المطبوعات الجامعية، [ط7]، الجزائر، 1998.

7-حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، -ط6-، الإسكندرية، 2002.

8-حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، [د.ط]، الإسكندرية، 2002.

9-حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة القاهرة، [د.ط]، 2003.

10- حسين عبد الحميد رشوان، التخطيط الحضري: دراسة في علم الاجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، [د.ط]، الإسكندرية، 2005.

11- رجاء مكي طيارة، مقارنة نفس اجتماعية للمجال السكني: دراسة ميدانية للمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1995.

12- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، [د.ط]، الإسكندرية، 2002.

13- زين العابدين بن علي صفر، التخطيط الحضري: مدخل عام، دار الكتب الوطنية، ط1، طرابلس، 2004.

14- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، [د.ط]، بيروت، 2009.

15- سهير أحمد سعيد معوض، علم الاجتماع الأسري، مركز التنمية الأسرية، ط9، الرياض، 2009.

16- شادي علي قناوي، سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع، دار قباء للطباعة، [د.ط]، القاهرة، 2000.

17- شريف رحماني، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، [د.ط]، الجزائر، [د.ت].

18- عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران: السكن والإسكان، دار الهدى للطبع والطباعة والنشر والتوزيع، [د.ط]، الجزائر، 2007.

19- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1999.

20- عبد القادر القصير، أحياء الصفيح، دار النهضة، بيروت، 1993.

21- عبد الله عطوي، جغرافية المدن، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 2003.

22- علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، [د.ط]، بيروت، 1984.

23- فادية عمر الجولاني، الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال، مركز الإسكندرية للكتاب، [د.ط]، 1998.

24- فادية عمر الجولاني، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، [د.ت].

25- فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف، ط1، بيروت، [د.ت].

26- قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري ومشكلاته: التهجير والتغيير والتنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، [د.ط]، 1986.

27- قيس النوري، الأنتربولوجيا الحضرية: بين التقليد والعولمة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، ط1، عمان، [د.ت].

28- محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم الناصر، علم الاجتماع العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، [د.ط]، القاهرة، 2003.

29- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط9، 1999.

30- محمد خميس الزوكة، في جغرافية العمران، دار المعرفة الجامعية، [د.ط]، الإسكندرية، 2002.

31- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، [د.ط]، القاهرة، 1963.

32- هاشم عبودي الموسوي، حيدر صلاح يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري: دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.

ب- المجلات:

32- فاطمة طهراوي، مجلة إنسانيات، المدن الجزائرية –عدد3- ماي – أوت 1998، مجلد 2.

ت- الأطروحات والمذكرات:

33- دحماني سليمان: ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية، العلاقات، رسالة ماجستير، معهد الاتنربولوجيا، جامعة تلمسان، 2005-2006.

34- لعناني فتحي: علاقات الجيرة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2005-2006.

35- محمد ذرذاري: التحضر وأثره على الاندماج الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

ث- المعاجم والقواميس:

43- عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أسامة للطباعة، ط1، عمان، 2006.

44- فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطباعة، الجزائر.

قائمة المراجع بالفرنسة:

1- Abric. Pc des représentations sociales, Paris, PUE , 1983.

2- Bachelard. G, La politique de l’espace, Paris BUF, 1981.

3- Djibli Ben Amrane, Crise de l’habitat perspective de développement socialiste en Algérie, Ed. SNED, Alger.

4- Endri Rymond, Grande ville Arabe, Alipoque Othmane, Paris, 1985.

5- Hadjidj E, urbanification et appariation de l'espace, thèse de Doctorat d'état de Sociologie, Tom II, Université d'Oran, 2001.

6- Isabelle Graund : La ville imprenable une histoire de Constantine, Ed de l'école des hautes études en science sociales, Paris ISBN, 2002.

7- Farouk Ben Atia, Alger agrégat ou cité complexe graphique, SNED, Reghaia.

8- Flamand J. P : Loger le peuple : essais sur l'histoire du logement social, Paris, 1998.

9- François Navez Bouchanine, Habiter la ville Marocaine, Najah Eljadida, Casablanca, 1997.

10- Jean Remy : Sociologie urbaine et rurale « l'espace et l'agir », l'Hirmattan, Paris, 1998.

11- Mayol (P), Radiographie des banlieues, Esprit n°184, 1992.

12- Margarèthe Hayer, Le rapport de voisinage dans les immeubles divisés par appartement de Paris, 1992.

13- Mubert « Cukrowing », Choisir ses voisins, Université de Lille I, domaine universitaire, 1993.

14- Musette Mohamed Said, Essai d'analyse de l'urbanisation Algérienne de l'espace Algéroise, mémoire D.E.U.A, institut des sciences sociales.

المراجع باللغة الانجليزية:

1- Suzanne Kirkbright and Conan Kirkbright, Urban style, produced by faction publishing gubh. Stuttgart, Los Angeles, 2008.

المواقع الالكترونية:

1- http://www.wilaya-tiaret.dz/acceuil.html.

2- http://ar.wikipedia.org/wiki/السوقر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس ـ مستغانم ـ

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل استمارة الاستبيان

نظرا لقيامنا باجراء بحث علمي حول موضوع "دور المسكن في تكيف الفرد بالوسط الحضري" في تخصص علم الاجتماع الحضري مستوى ثانية ماستر، أتقدم بهذا الاتبيان لاستطلاع رأيكم بوضع العلامة "X" في المكان المناسب.

ملاحظة: نؤكد أن هذه المعلومات لغرض علمي فقط.

بيانات عامة حول المبحوث:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: ☐

3- مكان الميلاد: ريف ☐ قرية ☐ مدينة ☐

4- الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

5- المستوى التعليمي: دون المستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

6- الدخل الشهري: ☐

7- ما هو العدد الاجمالي لأفراد الأسرة؟

8- أين كنتم تقيمون سابقا؟ المدينة ☐ الضواحي ☐ مكان آخر ☐

المحور الأول حول المسكن:

9- ما هو حجم مسكنك؟ F1 ☐ F2 ☐ F3 ☐ F4 ☐

10- ما هي مساحة مسكنك؟

11- في أي طابق؟ الأرضي ☐ الطابق1 ☐ الطابق2 ☐ الطابق3 ☐ الطابق4 ☐

12- هل عدد الغرف كاف لأسرتك؟ نعم ☐ لا ☐

13- هل المسكن يتوفر على كل الخدمات؟ نعم ☐ لا ☐

14- هل أنت راض بالنمط الداخلي لمسكنك؟ نعم ☐ لا ☐

15- إذا كنت غير راض هل قمت بتغييرات؟ نعم ☐ لا ☐

16- على أي مستوى؟ قاعة الضيوف ☐ الغرف ☐ المطبخ ☐ الحمام والمرحاض ☐ الشرفات والنوافذ ☐

17- هل هناك فضاءات للأطفال في حيك السكني؟ نعم ☐ لا ☐

18- أين تقيمون الولائم؟ المنزل ☐ قيطون ☐ قاعة الحفلات ☐ المنزل القديم "البادية" ☐

19- الحيازة القانونية: إيجار ☐ ملكية خاصة ☐

المحور الثاني حول الأسرة وعلاقاتها الجوارية:

20- هل هناك مصادر أخرى للدخل؟ نعم ☐ لا ☐

21- هل هناك من يساعدك ماديا؟ نعم ☐ لا ☐

22- كم تدفع ثمن الايجار؟ وهل هو شهري أو سنوي؟

23- هل ترى أن الايجار يناسب وضعيتك المادية؟ نعم ☐ لا ☐

24- ماهي علاقتك بجيرانك؟ حسنة ☐ محدودة ☐ سيئة ☐

25- ما هي طبيعتها؟ دموية ☐ مجاورة فقط ☐ أخرى ☐

26- هل للجار أهمية في نظرك؟ نعم ☐ لا

27- هل هناك زيارات متبادلة فيما بينكم؟ نعم ☐ لا ☐

28- هل هناك تضامن وإعانة؟ نعم ☐ لا ☐

29- هل هناك فضاءات للالتقاء؟ فضاءات خاصة ☐ المنزل ☐

30- هل تترددون عليها؟ يوميا ☐ أسبوعيا ☐ ظرفية ☐

المحور الثالث دور السكن في اندماج الساكنة بالحي:

31- هل يتوفر حيك على مرافق عامة؟ مسجد ☐ مستشفى ☐ مدارس ☐

سوق ☐

32- ما هو نمط مسكنك القديم؟ فردي ☐ جماعي ☐ حوش ☐

33- هل هناك وسائل للنقل؟ نعم ☐ لا ☐

34- من أين تحصلون على مشترياتكم؟ في الحي ☐ وسط المدينة ☐ حي قريب ☐

35- أيهم أفضل بالنسبة لك؟ القديم ☐ الجديد ☐

لماذا؟ .....

36- هل تحس بأنك تنتمي إلى هذا الحي أم لا؟

37- إذا ما اقترح عليك تغيير مسكنك فهل تقبل؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

38- ماذا تقوم عن حيك القديم؟.....

39- ماذا تقول عن حيك الجديد؟.....

لا شك أن موضوع هذا البحث والمتمثل في:" دور المسكن في تكيف الساكنة بالوسط الحضري"، كان منذ بداية يشكل في نظرنا رهانا وتحديا كبير لأنه يرتبط بإشكالية السكن والأسرة وبالتالي بجدلية العلاقات الاجتماعية يمكن أن تنشأ بين الفرد والبيئة الاجتماعية ليس من قبيل الصدفة أن قلت أن هذا الموضوع أضحى من أهم مواضيع التي أصبحت محل اهتمام الدارسين والباحثين على اختلاف تخصصاتهم ومشاريعهم الفكرية والنظرية لعلاقته الوطيدة بعمق الحياة الحضرية التي تتميز بالتعقد الكبير وسرعة وتيرتها .

إن هذا البحث من هذا المنطلق كان محاولة للتقصي واقع السكن الحضري " الاجتماعي" ودوره في تكييف الفرد بالمدينة، فالكشف عن أهم العوامل المساعدة على ذلك يمكن أن تفسر لنا مختلف المتغيرات المؤثرة فيه وهذا يحتاج إلى الدراسات تستغرق فترة زمنية أطول، ولكن بالرغم من هذا، استطاعت هذه الدراسة أن تبين مدى دور المسكن في الاندماج الاجتماعي للفرد بالمدينة، لقد تمكنا من خلال دراسة " حي دبي" كنموذج للأحياء الاجتماعية بالمدن الجزائرية من اكتشاف الأهمية التي يلعبها هذا الفضاء " المسكن" بداية من مخططه وتوفره على أهم الضروريات والمساحة التي يتربع عليها ووضعية امتلاكه إلى غاية الموقع أو الحي الذي ينتمي إليه، كما استطعنا التعمق في مضمون العلاقات الجيدة من الوصول إلى الكثير من الحقائق التي تتحكم وتساهم بدورها أيضا في تطبيق الفرد بوسط الحضري، ولا ريب أن دراستنا قد برهنت أن التغيرات التي تحدثها الساكنة مجرد محاولة منها أو ترجمة تمثلاتها وتصورتها الاجتماعية والثقافية وفي الأخير يمكننا القول أن للسكن دور مهم جدا في تكييف الفرد بالوسط الحضري من خلال وضعيته على العموم وبغض النظر عن الإمكانية الاقتصادية لهذا الفرد.